

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

العنوان:

تحليل تدفقات رؤوس الأموال

على المستوى الدولي في ظل أزمة كورونا

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إشراف الاستاذة:

- د. نجاة معيزي

من اعداد الطالبتين:

- نادية بطاش

- شهيناز بوعبد الله

أعضاء لجنة المناقشة:

| | | |
|--------------|------------|----------------|
| رئيسا | جامعة جيجل | بوزرب خيرالدين |
| ممتحنا | جامعة جيجل | صايفي عمار |
| مشرفا ومقررا | جامعة جيجل | معيزي نجاة |

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

العنوان:

تحليل تدفقات رؤوس الأموال
على المستوى الدولي في ظل أزمة كورونا

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إشراف الأستاذ:

- د. نجاة معيزي

من اعداد الطلبة:

- نادية بطاش

- شهيناز بوعبد الله

أعضاء لجنة المناقشة:

| | | |
|--------------|------------|----------------|
| رئيسا | جامعة جيجل | بوزرب خيرالدين |
| ممتحنا | جامعة جيجل | صايفي عمار |
| مشرفا ومقررا | جامعة جيجل | معيزي نجاة |

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

اشكر الله العلي القدير الذي أعاننا على اتمام هذا العمل
بمنه وتوفيقه واحمده حمدا طيبا مباركا فيه، وهو القائل
"سبحانه وتعالى " ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه.

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذة المشرفة " الدكتورة
"نجاه معيزي" على نصائحها وتوجيهاتها القيمة طيلة فترة
انجاز هذا العمل.

والشكر موصول للأعضاء لجنة التقييم المحترمين لقبولهم
تقييم هذه المذكرة، وتخصيص جزء من وقتهم للمساهمة في
نقدها وإثرائها خدمة لأهداف البحث العلمي.

وفي الاخير نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم من بعيد
او من قريب في إعداد هذه المذكرة.

"اللهم إني أسألك علما نافعا ورزقا واسعا وعملا متقبلا"

مرت قاطرة البحث بكثير من العوائق

ومع ذلك حاولت أن أتخطاها بثبات بفضل من الله

أهدي هذا العمل إلى نبع الحنان سبب وجودي إلى من أفضلها على نفسي إلى من غمرتني بدعائها إلى من

زرعت فيا المبادئ أطال الله في عمرها (أمي الغالية)

إلى صاحب السيرة العطرة ومنبع الأمان أبي الغالي رحمه الله

إلى توائم روحي شقيقاتي أمال، خلود ومروة وإلى إخوتي أمير وباديس وخالد

وإلى كل الزملاء والأصدقاء

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضع

شهيناز"

إهداء

لا يطيب الليل إلا بشركك..... ولا يطيب نهار إلا بطاعتك..... ولا اللحظات إلا بذكرك..... ولا تطيب الجنة إلا برويتك الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة والنور

العالمين سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام

أهدي ثمرة جهدي إلى:

أعظم امرأة بين نساء الكون أمي الغالية حفظك الله وأطال في عمرك.

إلى رمز العطاء والتضحية إلى أغلى ما نطقته به شفتاي أبي الغالي حفظك الله وأطال في عمرك.

إلى إخوتي الأعمام مصدر فخري واعتزازي.

إلى كل من عرفتهم صديقات، وعاشرتهم أخوات وفارقتهم أحبباء.

إلى كل من عرفتهم وعرفوني، من قريب أو بعيد إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا.

نادية

فهرس المحتويات

| الصفحة | العنوان |
|--|---|
| I | شكر وتقدير |
| II | الإهداء |
| III | قائمة المحتويات |
| VI | قائمة الجداول |
| VII | قائمة الأشكال |
| VIII | الملخص |
| أ-ج | المقدمة العامة |
| الفصل الأول: الإطار النظري للتدفقات الدولية لرؤوس الأموال | |
| 5 | تمهيد |
| 6 | المبحث الأول: ماهية التدفقات الدولية لرؤوس الأموال |
| 6 | المطلب الأول: المفاهيم المرتبطة بالتدفقات الدولية لرؤوس الأموال |
| 8 | المطلب الثاني: تصنيف التدفقات الدولية لرؤوس الأموال |
| 9 | المطلب الثالث: الأدوات المالية المساعدة على تدفقات رؤوس الأموال الدولية |
| 11 | المبحث الثاني: أشكال التدفقات الدولية لرؤوس الأموال |
| 11 | المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر |
| 14 | المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المحفظي |
| 16 | المطلب الثالث: القروض والمساعدات الدولية |
| 19 | المبحث الثالث: تدفقات رؤوس الأموال الدولية وآثارها على الاقتصاد العالمي |
| 19 | المطلب الأول: آثار الشركات المتعددة الجنسيات على الإقتصاد العالمي |
| 20 | المطلب الثاني: الميل نحو اندماج المصارف وخصصتها |
| 21 | المطلب الثالث: الميل نحو عولمة الأسواق المالية |

| | |
|----|---|
| 23 | خلاصة الفصل |
| | الفصل الثاني: أزمة كورونا وانتشارها في العالم |
| 25 | تمهيد |
| 26 | المبحث الأول: مدخل لأزمة كورونا |
| 26 | المطلب الأول: مفهوم فيروس كورونا المستجد "كوفيد - 19 |
| 26 | المطلب الثاني: أعراض فيروس كورونا (كوفيد 19) وطرق انتقاله والوقاية منه |
| 28 | المطلب الثالث: انتشار فيروس كورونا في العالم |
| 32 | المبحث الثاني: إجراءات وتدابير حكومات الدول للحد من أزمة كورونا |
| 31 | المطلب الأول: إجراءات وتوصيات منظمة الصحة العالمية لمواجهة كورونا |
| 32 | المطلب الثاني: إجراءات وتدابير الاتحاد الأوروبي لمواجهة كورونا |
| 32 | المطلب الثالث: إجراءات وتدابير مشتركة بين الدول |
| 34 | المبحث الثالث: تأثير كورونا على الأداء الاقتصادي العالمي |
| 34 | المطلب الأول: تأثير كورونا على قطاع المحروقات(النفط) |
| 36 | المطلب الثاني: تأثير كورونا على قطاع السياحة |
| 38 | المطلب الثالث: تأثير كورونا على قطاع النقل |
| 41 | المطلب الرابع: تأثير كورونا على الصناعة الصيدلانية |
| 43 | خلاصة الفصل |
| | الفصل الثالث: تحليل تدفقات رؤوس الأموال الدولية في ظل أزمة كورونا |
| 45 | تمهيد |
| 46 | المبحث الأول: تحليل تدفقات رؤوس الأموال على المستوى الدولي قبل أزمة كورونا |
| 46 | المطلب الأول: الوضعية العالمية لتدفقات رؤوس الاموال في الدول المتقدمة قبل أزمة كورونا |
| 50 | المطلب الثاني: الوضعية العالمية لتدفقات رؤوس الاموال في الدول النامية |
| 52 | المبحث الثاني: أثر أزمة كورونا على تدفقات رؤوس الاموال الدولية |

| | |
|----|--|
| 52 | المطلب الاول: أثر أزمة كورونا على الاستثمار الاجنبي المباشر |
| 54 | المطلب الثاني: أثر أزمة كورونا على القروض الدولية |
| 55 | المطلب الثالث: أثر أزمة كورونا على المساعدات الدولية |
| 57 | المطلب الرابع: أثر أزمة كورونا على الاسواق المالية الدولية |
| 59 | المبحث الثالث: كيفية مساهمة تدفقات رؤوس الأموال في إيجاد حلول للخروج من أزمة كورونا |
| 59 | المطلب الاول: الحلول المقترحة للخروج من تداعيات أزمة كورونا على تدفقات رؤوس الاموال في الدول النامية |
| 61 | المطلب 2: الحلول المقترحة للخروج من تداعيات أزمة كورونا على تدفقات رؤوس الاموال في الدول المتقدمة |
| 62 | المطلب الثالث: قرارات البنك الدولي لمساعدة البلدان المتضررة من كورونا |
| 64 | خلاصة الفصل |
| 66 | الخاتمة |
| 69 | المراجع |

قائمة الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول | الرقم |
|--------|---|-------|
| 30 | توزيع عدد حالات الإصابة المؤكدة حسب أقاليم منظمة الصحة العالمية (12 جانفي 2021) | 01 |
| 40 | تأثير إيرادات السفر في الاقتصاد العالمي | 02 |
| 47 | حجم ومعدل النمو السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر | 03 |
| 48 | توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد | 04 |
| 50 | تدفق رؤوس الأموال الصافية إلى الدول النامية (بمليارات الدولارات) | 05 |

قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | الرقم |
|--------|--|-------|
| 28 | تطور منحنى الإصابات بداء كوفيد 19 إلى غاية 4جانفي 2020 | 01 |
| 29 | خريطة انتشار جائحة كورونا إلى غاية 23 أبريل 2020 | 02 |
| 34 | تأثير جائحة كورونا على أسعار النفط في الأسواق العالمية | 03 |
| 35 | تطور أسعار النفط خلال جائحة كورونا | 04 |
| 36 | عائدات قطاع السياحة العالمي والمساهمة في الناتج المحلي العالمي قبل بداية الجائحة خلال الفترة (2016-2019) | 05 |
| 38 | تأثير جائحة كورونا على قطاع السياحة عالميا | 06 |
| 39 | تطور عدد ركاب شركات الطيران خلال الربع الأول من سنة 2020 حسب المنطقة | 07 |
| 46 | تدفق رؤوس الأموال قبل الأزمة | 08 |
| 52 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على نطاق العالم وحسب مجموعة الاقتصادات 2007-2020 | 09 |
| 54 | تصنيف الإقراض لمواجهة الجائحة (المبلغ بمليارات حقوق السحب الخاصة) | 10 |
| 56 | أهم الدول التي قدمت مساعدات أثناء جائحة كورونا | 11 |
| 57 | اقتصادات السواق الصاعدة: أسواق الأسهم والائتمان | 12 |
| 58 | أسهم الأسواق العالمية | 13 |

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم أثر أزمة كورونا التي عصفت بالعالم أجمع أواخر 2019 على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وذلك على المستوى الدولي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، وتوصلنا من خلال هذه الدراسة أن الأزمة أدت إلى تراجع في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرت أيضا على القروض والمساعدات الدولية وكذا على الأسواق المالية، وانخفاض في التدفقات الواردة والصادرة من وإلى معظم الدول حيث عانى العالم من أزمة لم يشهد لها التاريخ من قبل. وقد اختلفت تأثيراتها بين الدول المتقدمة والنامية وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة من طرف هذه الدول في تقديم التحفيز اللازمة لمواجهة الأزمة إلا أن تأثيراتها لا تزال إلى يومنا هذا.

الكلمات المفتاحية: أزمة كوفيد -19، تدفقات رؤوس الأموال، فيروس كورونا، المساعدات الدولية.

Abstract

This study aims to analyze and assess the impact of the coronavirus crisis in the world in late 2019 on foreign capital flows at the international level. Where the descriptive approach was relied on in the theoretical aspect and the analytical approach in the applied aspect. This crisis has led to a decline in foreign direct investment flows and also affected international loans and aid as well as financial markets. and a decrease in inflows and exports to and from most States where the world has experienced a crisis that has never been experienced before. Their effects have varied between developed and developing countries, and despite all their efforts to provide the necessary stimulus to cope with the crisis, their effects remain today.

Keywords: COVID-19 crisis, capital flows, coronavirus, International aids.

مقدمة

تلعب تدفقات رؤوس الأموال الدولية دورا مهما على الصعيد الإقتصادي العالمي، حيث تضمن التوزيع الأمثل لرؤوس الأموال بشكل يحقق أفضل عائد توظيف المدخرات، وأفضل فرص لتمويل المشروعات الذي ينعكس على تعزيز النمو الإقتصادي، وبالرغم من الإجماع حول أهمية تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في انطلاق العديد من اقتصاديات الدول النامية نظرا لما أحدثته من تزايد الكفاءة في تخصيص رأس المال كما تعد سهولة حركة رؤوس الأموال الدولية من أهم التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم حديثا والتي كانت فيها الدول المتقدمة الواجهة الرئيسية لها.

حركة رؤوس الأموال الدولية هي شكل من أشكال التمويل وذلك بالنظر إلى الآثار الإيجابية التي تخلفها على الاقتصاد من تنويع لمصادر الدخل، لكن تأثر هذه التدفقات بأزمة صحية من أسوأ الأزمات الصحية على مر التاريخ ألا وهي جائحة كورونا عام 2020، وتعد أوروبا بؤرة الجائحة الثانية بعد الصين فقد سجلت مئات الآلاف من الإصابات وآلاف الوفيات ولم تكن تدفقات رؤوس الأموال الدولية على أحسن حال، فقد شهدت أيضا هزات عنيفة وانخفاضات حادة.

إشكالية الدراسة:

بعد الاطلاع على الإطار العام للبحث توصلنا إلى طرح الإشكالية المتضمنة التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع تدفقات رؤوس الأموال على المستوى الدولي في ظل جائحة كورونا؟

التساؤلات الفرعية:

- كيف كانت التدفقات رؤوس الأموال الدولية قبل وبعد أزمة كورونا؟

_ ما هي أزمة كورونا وما هي الإجراءات المتخذة لمواجهتها؟

- هل استطاعت الدول النامية من التصدي لتداعيات أزمة كورونا عن طريق تدفقات رؤوس الأموال الدولية؟

_ ما هي الإجراءات المتخذة في العالم للتصدي الآثار السلبية للأزمة؟

فرضيات الدراسة:

- زيادة تدفقات رؤوس الأموال الدولية هي العامل الأكثر نجاعة في مواجهة أزمة كورونا.

- تراجع الاقتصاد الوطني للقوى الاقتصادية الكبرى في ظل أزمة كورونا مقارنة بالسنوات السابقة.

مبررات اختيار الموضوع:

- تعتبر رغبتنا الشخصية في فهم أثر جائحة كورونا على تدفقات رؤوس الأموال الدولية؛
- رغبة منا في اثراء الساحة العلمية والأكاديمية بهذا الموضوع الذي يعتبر ظاهرة فريدة من نوعها.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته كونه يعالج موضوعا من المواضيع الهامة المتعلقة بأزمة كورونا والآثار المترتبة عليها على جميع اقتصاديات الدول، من خلال تسليط الضوء على تدفقات رؤوس الأموال الدولية ومدى قدرتها على مواجهة هذه الأزمة.

الهدف من الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- توضيح مفهوم جائحة فيروس كورونا المستجد، ومعرفة آثار أزمة كورونا على تدفقات رؤوس الأموال الدولية؛
- التعرف على مفهوم التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وأهم الأدوات المالية المساعدة على تدفقها والآثار الاقتصادية العالمية الناتجة عن هذه التدفقات الدولية لرؤوس الأموال؛
- بيان الاستراتيجيات الصحية والإدارية التي اتبعتها الدول في التعامل مع الجائحة.

المنهج المتبع:

قمنا بانتهاج المنهج الوصفي التحليلي حيث تم الاعتماد وعليه في عرض ووصف مختلف المعلومات المتعلقة بالتدفقات الدولية لرؤوس الأموال وجائحة كورونا، وتحليل آثار الجائحة على التدفقات الدولية لرؤوس الأموال.

إطار الدراسة:

شملت دراستنا حدود مكانية وزمانية متمثلة في:

الحدود الزمانية: تناولنا في دراستنا فترة من 2015 الى غاية 2021.

الحدود المكانية: تتخذ هذه الدراسة مكانيا الدول المتقدمة والدول النامية.

الدراسات السابقة:

- دراسة على عيشاوي تحت عنوان محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008 رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه حيث توصل الباحث على أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت بشكل كبير على الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

- دراسة حمزة غربي وعيسى بدروني، الأسواق المالية الأوروبية في ظل جائحة كورونا، دراسة تحليلية مقارنة مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 10 العدد 02 سنة 2020 تهدف هذه الدراسة الى معالجة أثر كورونا على الأسواق المالية. تم التوصل إلى تعرض الأسواق المالية إلى انخفاضات حادة بسبب مشاعر المستثمرين التي تميزت بالخوف، فرغم أن جميع الأسواق المالية تأثرت بالجائحة إلا أن شدة التأثير اختلفت حسب عدد الإصابات بالفيروس قوة الاقتصاد و كذا تدخل الدولة.

- دراسة فريد فلاك، ارقام وإحصائيات حول أزمة كورونا الحديثة وتداعياتها على الاقتصادات الكبرى في العالم، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، جوان، حيث تهدف هذه الدراسة الى استعراض جملة من الاحصائيات وتداعياتها هذه الجائحة التي أبانت عن ضعف الأنظمة الصحية في العديد من الدول، إلى جانب أنها قد تعمل على إعادة تشكيل موازين القوى في العالم.

صعوبات الدراسة:

- نقص المراجع خاصة الكتب المتعلقة بالتدفقات الدولية لرؤوس الأموال،
- وجود صعوبة للحصول على المعلومات الإحصائية فيما يتعلق في المساعدات والقروض المالية للدول المتقدمة

- عدم توفر الإحصائيات للسنة الأخيرة المتعلقة في أثر أزمة كورونا للدول المتقدمة والدول النامية هذا ما أدى بنا لإحصائيات المتعلقة ب سنة 2020.

الفصل الأول: الإطار النظري لتدفقات رؤوس الأموال الدولية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية التدفقات الدولية لرؤوس
الأموال

المبحث الثاني: أشكال التدفقات الدولية لرؤوس
الأموال

المبحث الثالث: تدفقات رؤوس الأموال الدولية آثارها
على الاقتصاد العالمي

تمهيد

تلعب تدفقات رؤوس الأموال الدولية دورا مهما على صعيد الاقتصاد العالمي حيث تضمن التوزيع الأمثل لرؤوس الأموال بشكل يحقق أفضل عائد لتوظيف المدخرات وأفضل فرص لتمويل المشروعات التي ينعكس على تعزيز النمو الاقتصادي، ومن الثابت أنه تتدفق سنويا البلايين من الوحدات النقدية إضافة إلى الأصول المالية المختلفة لرؤوس أموال تمويلية بين الدول المختلفة التي تؤلف مجتمعة النظام الاقتصادي الدولي وتجسد هذه التدفقات وظيفة نقل القوة الشرائية بين هذه الدول حيث عادة ما يتم الانتقال من مناطق الطلب المتخصص على هذه الأموال إلى المناطق ذات الطلب المرتفع، وعلى العموم يرتبط وفرة رأس المال للبلد بحجم الموارد الاقتصادية المتاحة وحجم الإنتاج ودرجة منافسته في الأسواق العالمية.

وعليه قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية التدفقات الدولية لرؤوس الأموال.

المبحث الثاني: أشكال التدفقات الدولية لرؤوس الأموال.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية العالمية الناتجة عن تدفقات رؤوس الأموال الدولية.

المبحث الأول: ماهية التدفقات الدولية لرؤوس الأموال

يعتبر رأس المال أحد عوامل الإنتاج الذي يمكنه من خلاله استثمار الموارد الاقتصادية المختلفة عندما تكون رؤوس الأموال موزعة بصورة متفاوتة بين الدول المختلفة، فإن نظام النقد الدولي من واجبه القيام بتقليل هذه التفاوتات حيث أن المقصود برأس المال لا يقتصر على رأس المال الإنتاجي وحسب، وإنما يشمل الأصول المختلفة كالسندات المالية والأسهم إضافة إلى الأصول العينية ويتم تدويل هذه النفقات المالية بفضل وسائل الاتصال الحديثة واستخدام الحسابات التي سهلت مهامها وحملتها أقل كلفة.

المطلب الأول: المفاهيم المرتبطة بالتدفقات الدولية لرؤوس الأموال

يتم تداول ظاهرة التدفقات الدولية لرؤوس الأموال في الأدبيات تحت العديد من الاصطلاحات كالتمويل والاستثمار الدولي، السوق الدولي لرؤوس الأموال وتدفقات رؤوس الأموال في ميزان المدفوعات والتي تمثل بلغة عامة ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير رؤوس الأموال للتبادل دولياً.

أولاً: التمويل الدولي والاستثمار الدولي:

يقصد بالتمويل الدولي ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المتعلقة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دولياً فالعلاقات الاقتصادية الدولية تكون من شقين: الأول يتمثل في الجانب السلبي والآخر في الجانب المالي والنقدي الذي يرافق انسياب السلع والخدمات إضافة إلى تدفقات رأس المال لأغراض الاستثمار الأجنبي بمختلف صورته.

أما مصطلح الاستثمار الدولي كان أكثر شيوعاً واستعمالاً في الأدبيات الاقتصادية خاصة خلال الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وأصبح مصطلح الاستثمار الأجنبي الأكثر تداولاً أوسع من فكرة الاستثمارات، كما قد ينتقل رأس المال بين بلدين في صورة منح أو تعويضات دون أن يقتصر ذلك حتماً بأي استثمار من البلد المرسل لرأس المال كما أن البلد المتلقي لرأس المال قد لا يستعمله في الحصول على سلع استثمارية من الخارج ولكن يستعمله في الحصول على سلع استهلاكية أو معدات عسكرية.⁽¹⁾

ثانياً: السوق الدولي لرؤوس الأموال:

أسواق رأس المال الدولية مثلها مثل أسواق رأس المال المحلية تباشر بتحويل النقود عبر الدول من أولئك الذين يرغبون في تأجيل إنفاقهم على السلع والخدمات لأولئك الذين يرغبون في زيادة إنفاقهم على الخدمات والسلع خلال الفترة الحالية.

تمتد أسواق التمويل عبر الحدود الدولية حيث يجد المقرضون غالباً أن المقترضين في الدول الأجنبية يقدمون معدلات عائد أعلى مقابل مخاطر معينة عما يقدمه المقترضون المحليون وغالباً ما يجد المقرضون أيضاً أن الأموال تعتبر متاحة عند معدلات مقبولة في الدول الأجنبية، هذه المعدلات والتي هي بطبيعتها دولية

(1) علي عيشاوي، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، 2018، ص 12.

الفصل الأول الإطار النظري لتدفقات رؤوس الأموال الدولية

في مختلف الأصول بين المقرضين والمقترضين والوسطاء الماليين تشكل ما يعرف بسوق التمويل الدولية ويعرف بالتحويل الدولي للأموال المصاحب تمثل هذه المعاملات بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال.⁽¹⁾

ثالثاً: حركة رؤوس الأموال داخل ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو سجل إحصائي لجميع المعاملات بين مقيمي بلد معين ومقيمي بقية العالم خلال فترة زمنية معينة وعادة سنة واحدة أو شهرياً أو ربع سنوي، كما يعد ميزان المدفوعات أحد أهم المؤشرات الاقتصادية لرجال السياسة في الاقتصاد المفتوح فالمجموعة الجيدة أو السيئة من الأرقام من الممكن أن تكون ذات تأثير على أسعار الصرف وأن تقود رجال السياسة إلى تغيير مضمون سياساتهم الاقتصادية، فالعجز من الممكن أن يجعل الحكومة ترفع أسعار الفائدة أو تقلل الانفاق العام لتقليل المصاريف على الاستيرادات وبصورة بديلة فالعجز قد يؤدي إلى طلبات للحماية ضد الاستيرادات الأجنبية أو السيطرة على رأس المال لحماية سعر الصرف.

كما تسجل حركة رؤوس الأموال ضمن حساب حركات رؤوس الأموال والذهب، وقسم صندوق النقد الدولي المعاملات المدونة في هذا الحساب إلى مجموعتين (معاملات القطاع غير النقدي ومعاملات القطاع النقدي) وتتضمن⁽²⁾:

- 1- معاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع غير النقدي: ويقصد به المعاملات التي يقوم بها الأفراد أو المؤسسات غير المصرفية وتشمل:
 - الإستثمارات الخاصة المباشرة: ويقصد بها الإستثمارات في مشروعات تقع في دولة معينة وتقع تحت إشراف أشخاص يقيمون في دولة أخرى، وبمعنى آخر فإن هذه المشروعات ما هي إلا فروع مؤسسات أجنبية.
 - حركات رؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل: وتشمل القروض التي مدتها سنة.
 - حركات رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل: وتشمل القروض أو السلفيات التي تقل عن سنة والإيداعات في البنوك الأجنبية والقروض التجارية وتداول الأسهم والسندات الأجنبية.
 - المعاملات الرأسمالية للقطاع العام: وهي المعاملات المتعلقة بكل المؤسسات العامة وتشمل القروض العامة وسدادها والمعاملات مع المنظمات الدولية غير النقدية.

2- معاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع النقدي: ويقصد بها المعاملات التي تقوم بها هيئات رسمية كالبنك المركزي والمؤسسات المصرفية وجميع الهيئات المصرح لها بالتعامل بالصراف الأجنبي التي تتكون من رأس المال طويل الأجل وقصير الأجل.

ومنه تعرف التدفقات الدولية لرؤوس الأموال هي عملية سريان الوحدات النقدية الدولية إضافة إلى الأصول المالية المختلفة لرؤوس الأموال التمويلية بين الدول المختلفة التي تشكل جميعها النظام الاقتصادي العالمي.⁽¹⁾

(1) علي عيشاوي، المرجع السابق، ص 13.

(2) علي عيشاوي، المرجع السابق، ص 14.

المطلب الثاني: تصنيف التدفقات الدولية لرؤوس الأموال:

يمكن التمييز بين أربعة أصناف رئيسية لحركة رؤوس الأموال الدولية وهي:

1- رأس المال النقدي ورأس المال العيني: إن هذه المقابلة بين نوعي رأس المال المتدفق، الأول هي مرحلة التدفق الحالي (المؤقت) وهو الشكل النقدي لرأس المال المتمثل بالعملة التي من شأنها تحقيق تراكمات رأسمالية تستخدم في توسيع الطاقة الإنتاجية والثانية هي مرحلة التدفق النهائي التي تتبع سابقتها، وتتمثل بتحويل النقود إلى سلع وخدمات بشكل نهائي وهو ما يطلق عليه برأس المال العيني وقد يحصل تطابق بين هذين النوعين من رأس المال كما في حالة عرض البضاعة حينما يحصل البلد المقترض على قروض عينية. (2)

2- رأس المال الإنتاجي والتسليفي: يقصد برأس المال الإنتاجي هي التدفقات الرأسمالية التي تبحث عن فرص استثمارية مواتية كالاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير مباشرة أما رأس المال التسليفي (النقدي) فهو يتمثل بالقروض الخارجية التي يحصل عليها البلد من المصادر الخارجية المختلفة كالحكومات والأسواق المالية وتستخدم هذه الأموال عادة لتمويل الاستيرادات الإنتاجية والاستهلاكية. (3)

3- رأس المال طويل وقصير الأمد: تتضمن رؤوس الأموال طويل الأمد بالتدفقات الرأسمالية بين الدول لمدة أكثر من سنة، أما رؤوس الأموال قصيرة الأمد فهي التدفقات الرأسمالية لفترة أقل من سنة. (4)

4- رأس المال الحكومي والخاص: يقصد برأس المال الحكومي تتولى الدولة التعامل بشكليه الإنتاجي أو التسليفي في حالة القروض الخارجية أما رأس المال الخاص فإنه يمثل في حالة قيام مؤسسات خاصة كالبنوك والشركات. (5)

المطلب الثالث: الأدوات المالية المساعدة على تدفقات رؤوس الأموال الدولية:

هناك العديد من الأدوات المالية التي ساعدت على تدفق رأس المال ما بين الدول ولعل أهمها ما يلي:

أولاً: المشتقات المالية: تعرف المشتقات المالية بأنها عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد) هذه الأصول تتنوع ما بين الأسهم والسندات والسلع وغيرها، وتتم تسويتها مستقبلاً ولا تتطلب استثمارات مبدئية أو مبلغ مبدئي صغير مقارنة بقيمة العقود وتسمح المشتقات المالية بتحقيق مجموع المكسب أو الخسارة التي تعود على المستثمر من وراء العقد. (6)

(1) مأمون علي الناصر، التمويل الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص 171.

(2) عرفان نقي الحسيني، مرجع سابق، ص 268.

(3) المرجع نفسه، ص 269.

(4) مأمون علي الناصر، مرجع سابق، ص 172.

(5) المرجع نفسه، ص 172.

(6) طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية: المفاهيم، إدارة المخاطر والمحاسبة، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2001، ص 16.

الفصل الأول الإطار النظري لتدفقات رؤوس الأموال الدولية

إن الإتجار بالمشتقات المالية لا يخضع للمسافات أو الحدود، فمعظم الاتجارات تتم عبر الشركات العالمية حيث تجري عمليات بيع وشراء أدوات المشتقات المالية بالتالي في أسواق مختلفة حول العالم على مدى الساعة (1).

ومما لا شك فيه أنه نتيجة التطبيق الواسع لتكنولوجيا الحسابات الإلكترونية والاتصالات في الأسواق المالية تمكنت هذه الأسواق من معالجة أكبر حجم من المعاملات المالية، كما أدى استعمال التكنولوجيا المتطورة في أسواق المال إلى ربط التطورات على نحو أوسع وأسرع والاستجابة بسرعة أكبر للمعلومات الجديدة وابتكار أدوات وإجراءات تجارية وكانت نتيجة إن ازدادت التدفقات داخل أسواق رأس المال الدولي بسرعة تفوق كثيرا معدل نمو الدخل القومي الإسمي في البلدان الصناعية الرئيسية (2).

ثانيا: السندات الدولية: يقسم القرض إلى أجزاء أو حصص تسمى بالسندات لحاملها حيث يمكن تداولها بسوق المال، وتقوم المنظمة التي أصدرت هذه السندات بطرحها للاكتتاب العام أو قد يتضامن عدد من البنوك لتغطية الاكتتاب بالكامل وعلى أن تطرح هذه السندات للاكتتاب فيما بعد (3).

كما تعتبر السندات الدولية فرعا هاما من فروع السوق المالية الدولية إذ يتم فيها تداول السندات الدولية التي تمثل دينا على المصدر وتصدر بعملة مخالفة لعملة الدول التي تتداول فيها من الأمثلة على ذلك السندات المصدرة باستعمال الدولار الأمريكي والمباعة في الأسواق الأوروبية، وتتكلف هيئة دولية بإصدار وتسويق تلك السندات عبر أقطار العالم كما تقوم بشراء السندات التي لم تبع في السوق حتى توفر السيولة لها، وتمثل هذه السندات الدولية وسيلة هامة لجلب رؤوس الأموال من دول أخرى بغرض تمويل المشروعات، إذ تتراوح مدة استحقاقها من 10 إلى 15 سنة وعليه فهي وسيلة تمويل طويل الأجل (4).

ثالثا: أسعار الفائدة:

إن رأس المال هو أحد عناصر الإنتاج الأساسية لذلك فالحصة المخصصة له كمكافأة تسمى الفائدة وهي عادة يعبر عنها بنسبة مئوية سنوية على المبلغ الذي يقرض ويمكن وصف الفائدة بأنها ثمن استعمال رأس المال وكلما كان معدل الفائدة مرتفعا كلما زاد عرض رأس المال وانخفض الطلب عليه وكلما كان معدل الفائدة منخفضا كلما نقص عرض رأس المال وزاد الطلب عليه (5).

إن ارتفاع سعر الفائدة في اقتصاد دولة ما مقارنة بسعر فائد الاقتصاديات الأخرى يؤدي إلى تحرك التدفقات الرأسمالية من تلك الاقتصاديات إلى اقتصاد تلك الدولة، حيث يعمل هذا التغيير على تحسين حالة

(1) ضياء مجيد الموسوي، الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 15.

(2) المرجع نفسه، ص 15.

(3) عبد الغفار حنفي، الاستثمار في الأوراق المالية، أسهم - سندات، وثائق الاستثمار، الدار الجامعة. د سنة 2006-2007، ص 253.

(4) محفوظ جبار، عمر عبده سامية، أسواق رأس المال الدولية، الهياكل والأدوات، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 3، بسكرة، الجزائر، 2008، ص 77 -

78.

(5) الدكتور سمير حسون، الاقتصاد السياسي في تطور الأفكار الاقتصادية ونظرية التوزيع والأسعار، د د ن، د س، ص 285.

ميزان المدفوعات والتقليص من حجم الذهب الذي يخرج إلى اقتصاديات أخرى كما تلعب أسعار الفائدة دورا هاما على مستويات الأسعار الداخلية (1).

المبحث الثاني: أشكال التدفقات الدولية لرؤوس الأموال.

لقد كان لتدفق رؤوس الأموال الدولية والمتمثلة أساسا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك الاستثمار الأجنبي المحفظي والقروض والمساعدات الدولية وغيرها دورا كبيرا في التدفقات الدولية، حيث سادت القروض الدولية والمساعدات بعد الحرب العالمية الثانية وتطورت بشكل كبير في فترة الحرب الباردة، إلا أن مع بداية التسعينات وظهور العولمة تزايد الاهتمام على الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك المحفظي، وذلك لتطور الأسواق المالية العالمية وتحرير حركة رؤوس الأموال.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد ظل الاستثمار الأجنبي المباشر يجذب اهتمام الشركات والدول ولقد تزايد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: تعريف وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي من خلال تحرك مزيج من رأس المال النقدي والمعرفة التقنية والإدارية (2). يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل إقامة شركة أو شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية سواء كان نشاطها إنتاجيا أو تسويقيا أو بيعا أو خدما... الخ وموزع على عدة من الدول الأجنبية ويميز الاستثمار الأجنبي على رأس المال وتقنيات الإنتاج والإدارة والمهارات الأخرى (3). وبكل تأكيد يعتبر هذا الشكل من أشكال حركة رؤوس الأموال الدولية النوع المفضل بالنسبة للبلدان المضيفة لفترة زمنية طويلة، إضافة لكونه يخلق مناصب شغل جديدة أو على الأقل يحافظ عليها (4).

(1) بن عبد الفتاح دحمان، سعر الفائدة ومحدوديته في علاج الأزمة المالية الراهنة، الملتقى الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2009، ص 8.

(2) أشرف السيد حامد قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 19.

(3) علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010، ص 222.

(4) مسعود مجبطنه، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، 2017، ص 148.

2- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى انخفاض حجم المساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل، حيث نما دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في حين ضعف المصادر الرسمية.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا أكثر أمانا وفائدة للبلد المستضيف مقارنة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر.
- يعتبر كأحدى وسائل توطين التكنولوجيا والنفاذ إلى الأسواق.
- أحد مصادر رأس المال والخبرات الإدارية، يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية.
- تعد الامتيازات الاجتماعية المباشرة أحد أهم الوسائل وتطوير البيئة الأساسية ونقل توطين التقنية وإيجاد فرص العمل.⁽¹⁾
- لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتحويل النقد الأجنبي فحسب بل يتعدى ذلك، حيث أنه يعمل على تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات والآلات والخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية... والتي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية.
- لا ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على فرض أعباء ثابتة في صورة فوائد وأقساط على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة المضيفة.⁽²⁾

ثانيا: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر:

توجد ثلاث عناصر أساسية يتشكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

- 1- رأس المال الأولي: وهو مبلغ التمويل الي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي وتشتترط بعض المؤسسات الدولية صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل على رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا.
- 2- الأرباح المعاد استثمارها: وتتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة لبلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

⁽¹⁾ لحلو منى، شقيري صفاء، تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2021/2020، ص ص 11-12

⁽²⁾ أبو نقاب مختار، زواويد لزهاري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص مكن التبعية للحروقات: المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، مارس 2018، ص 108.

3- القروض داخل الشركة الواحدة: وتتمثل في الديون طويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان.⁽¹⁾

ثالثا: صور الاستثمار الأجنبي المباشر

يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية الطرف الأجنبي كلياً أو جزئياً للمشروع وبمعناها يحمل الجانب الأجنبي باستثمارات مالية. ويتخذ هذا النوع أحد الأشكال التالية:

1- الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف:

تحصل الشركة الدولية على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بأحد الطرق التالية:

- بناء مشروع جديد تماما.

- شراء مشروع قائم بالفعل.

- شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة الدولية تملك مشروعا إنتاجيا في هذا البلد

- وتحقق الشركة الدولية عند شرائها مشروعا قائما بالفعل الاستفادة من السوق الخاص بهذا المشروع. كذلك تتمتع الشركة الدولية في هذه الحالة بامتلاكها الحرية الكاملة في إدارة نشاط الشركة كما تتمتع بالحصول على أرباح أكثر نتيجة انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج -نسبيا- في البلد المضيف إلا أن الشركة الدولية قد تتعرض في حالة الامتلاك الكامل للمشروع بمشاعر عدائية من المواطنين في البلد المضيف كما قد تتعرض لمخاطر التأميم والتقلبات السياسية.

- أما بالنسبة للدولة المضيفة، فيحقق امتلاك الشركة الدولية للمشروع دخول تدفقات مالية جديدة إلى البلد المضيف، وتزويد هذا البلد بخبرات إنتاجية وإدارية وتسويقية جديدة.

- وإذا كان المشروع يصدر جزء من إنتاجه للخارج فإن هذا يساهم في إصلاح ميزان المدفوعات في البلد المضيف.⁽²⁾

2- الاستثمار المشترك أو الشراكة:

يطلق عادة على هذا النوع من الاستثمار اسم المشروع المشترك وهو استثمار أجنبي يقوم على أساس مشاركة مع رأس المال الوطني، وتتحدد نسبة المشاركة في رأس مال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة. يتخذ المشروع المشترك شكلا قانونيا معينا كما أنه يحقق فائدة كبيرة لأطرافه. وتنشأ عن مساهمة شريكين على الأقل في الاستثمار. أي أنه يتم بين طرفين أحدهما محلي والآخر أجنبي عن البلد ويكون التسيير مشترك في إدارة المشاريع بين الجهة المستثمرة الأجنبية والجهة المحلية حسب الاتفاق وبالتالي يكون اتخاذ القرار مشترك بين الجهتين مما يضمن مصالح كل طرف.⁽³⁾

(1) عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، سنة 2007/2008، ص51.

(2) طاهر مرسى عطية، إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص170.

(3) كاكي عبد الكريم، آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة شهادة ماجستير، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، ص45.

3- عقود التصنيع أو التجميع:

وهذه العقود اتفاق بين طرفين هما الشركة الدولية، ومستثمر محلي، ويتم بموجبها قيام الشركة الدولية بتقديم مكونات منتج معين لتجميعها في البلد المضيف، ويشيع هذا الأسلوب في صناعة السيارات سواء بين الدول المتقدمة، أو بين شركة دولية في دولة متقدمة وأخرى في دولة نامية. وعلى سبيل المثال يتم تجميع السيارات الإيطالية في مصنع ألمانيا، كما يتم أيضا تجميعها في مصر.

وإذا كان العقد بين الطرفين يتضمن امتلاك الشركة الدولية مصنع التجميع كليا أو جزئيا، فإن هذا الأمر يدخل في نطاق الاستثمار المباشر، أما إن كان مجرد اتفاق يتضمن الموافقة وتقديم الخبرة دون استثمارات مالية، فإنه يصبح استثمارا أجنبيا غير مباشر.⁽¹⁾

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المحفظي

الاستثمار الأجنبي المحفظي من المواضيع التي نالت اهتماما واسعا من قبل الباحثين وحتى من المنظمات الدولية كونه يمثل إحدى الأشكال الرئيسية لتدفقات رؤوس الأموال الدولية. وهناك تسميات أخرى تطلق على هذا النوع من الاستثمار، حيث يدعى بالاستثمار في الأوراق المالية، الاستثمار الدولي في الأوراق المالية، ويطلق عليه أيضا بالاستثمار الأجنبي غير المباشر.

أولا: مفهوم وخصائص الاستثمار الأجنبي المحفظي

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المحفظي:

الاستثمار الأجنبي المحفظي هو شراء الأوراق المالية والأصول المالية الأخرى من قبل مستثمرين من بلد آخر، وتشمل استثمارات الحافظة الأجنبية الأسهم، السندات، صناديق الاستثمار المشتركة، صناديق المؤشرات المتداولة، شهادات الإيداع الأمريكية الدولية. الاستثمار الأجنبي المحفظي هو تملك الأصول المالية أو الأوراق المالية للشركات من قبل مستثمرين أجانب من بلد آخر غير بلدهم الأصلي.⁽²⁾

2- خصائص الاستثمار الأجنبي المحفظي:

الاستثمار الأجنبي المحفظي يمثل أحد الأشكال الرئيسية لتدفق رؤوس الأموال عبر الدول ويتعلق بتحركات رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل. يتميز الاستثمار الأجنبي المحفظي بمجموعة من الخصائص نذكر منها:
- سهولة الدخول والخروج إلى الدول المضيفة والأسواق المستهدفة.
- زيادة سيولة وعمق أسواق الأوراق المالية.

(1) طاهر مرسى عطية، إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 172

(2) خلود كمال، سماح طلحي، أثر الاستثمار الأجنبي المحفظي على حجم التداول في بورصة عمان، المجلد الثامن، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني ديسمبر 2021، ص 20.

الفصل الأول الإطار النظري لتدفقات رؤوس الأموال الدولية

- صعوبة تحكم الأسواق المالية المضيفة في هذه الاستثمارات وضبطها، حيث قد تتسحب بصورة مفاجئة نتيجة لعدة عوامل.

- ينحصر هذا الاستثمار في المبادلة والمتاجرة بالأوراق المسجلة في أسواق مالية أجنبية، الهدف الرئيسي للمستثمر هو تحقيق أرباح وعوائد أكثر من العوائد في السوق المحلي، مع تخفيض درجة المخاطرة من خلال التنوع.⁽¹⁾

ثانيا: ايجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المحفظي

يمكن تلخيصهما فيما يلي:

1- ايجابيات الاستثمار الأجنبي المحفظي:

- يمثل الاستثمار الأجنبي المحفظي مصدرا للتمويل في الدول النامية التي تعاني من ندرة في رأس المال، حيث يمكن أن يؤدي الاستثمار في المحفظة إلى تكملة المدخرات المحلية لتحسين معدل الاستثمار.
- من خلال توفير العملات الأجنبية إلى البلدان النامية، يقلص الاستثمار الأجنبي المحفظي من فجوة النقد الأجنبي للبلدان الأقل نموا، مما يجعل استيراد السلع الاستثمارية اللازمة أمرا سهلا عليها.
- يزيد الاستثمار الأجنبي المحفظي من سيولة أسواق رأس المال المحلية، ويمكن أن يساعد في تطوير كفاءة السوق أيضا. إذ يجعل الأسواق أكثر سيولة وأوسع وأكثر عمقا، حيث يمكن تمويل مجموعة أكبر من الاستثمارات وتصبح لدى الشركات الجديدة فرصة أكبر للحصول على تمويل للتشغيل.
- ويمكن للاستثمار الأجنبي المحفظي أيضا أن يجلب الانضباط والخبرة الفنية إلى أسواق رأس المال المحلية في السوق الأعمق والأوسع، سيكون لدى المستثمرين حوافز أكبر لإنفاق الموارد في البحث عن فرص استثمارية جديدة. كما تتنافس المؤسسات على التمويل، وسوف يواجهون مطالب للحصول على الشفافية، والتي يمكن ان يكون لها تأثيرات جانبية إيجابية على القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- إن توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق المال المحلية يعني زيادة حركة رؤوس الأموال إلى تلك الدولة وهذا من مزاياه أنه يزيد من الطلب على العملات التي تخرج منها رؤوس الأموال بالنتيجة هبوط أسعارها.

2- سلبيات الاستثمار الأجنبي المحفظي:⁽²⁾

قد يترتب على الاستثمار الأجنبي المحفظي عواقب سلبية على الدول الملتقبة، حيث عادة ما تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المحفظي الداخل غير مستقرة ومتقلبة أكثر من الاستثمار الأجنبي المباشر لأن الأول لا ينطوي على التزام طويل الأجل من قبل المستثمرين الأجانب ويمكن للمستثمرين الانسحاب بسهولة من الدول المضيفة، ما يؤثر سلبا في استقرار سوق الأوراق المالية في هذه الدول، كما حصل في الأزمة المالية العالمية الأخيرة. أضف إلى ذلك أن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي قد لا يساهم بصورة مباشرة في تنمية الاقتصاد

⁽¹⁾ شنانة زهرة، أثر سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي دراسة حالة سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة 1980-2016 أطروحة دكتوراه، قسم العلوم

الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2017-2018، ص ص-188-189

⁽²⁾ محمد ساحل، عبد الحق بن تقات، الاستثمار الأجنبي المحفظي، مجلة مفاهيم الدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد

السادس سبتمبر 2019، ص ص-382-383.

الفصل الأول الإطار النظري لتدفقات رؤوس الأموال الدولية

الوطني، من خلال تخفيض معدلات البطالة ورفع الطاقة الإنتاجية وزيادة معدلات النمو، وذلك لأنه يتمثل باستثمار في الأدوات المالية المدرجة في سوق الأوراق، ولا يأخذ بالضرورة الأوليات الاقتصادية الكلية

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المحفزي:

إن رغبة المستثمرين من الأفراد والمؤسسات في تفعيل استثمار المحفظة الدولي في بلد معين تتأثر بالعوامل التالية:⁽¹⁾

1- معدلات الضريبة على الفوائد أو مقسوم الأرباح:

إن المستثمرين يفضلون عادة الاستثمار في البلد الذي تكون فيه الضرائب على دخل الفوائد أو مقسوم الأرباح المتأتي من الاستثمارات منخفضة نسبياً حيث يقيم المستثمرون أرباحهم المتوقعة بعد الضرائب من استثماراتهم في الأوراق المالية الأجنبية.

2- معدلات الفائدة:

إن استثمار المحفظة من الممكن أن يتأثر بمعدلات الفائدة، فالأموال تميل للتدفق إلى البلدان ذات معدلات الفائدة العالية طالما ان العملات المحلية من غير المتوقع أن تضعف.

3- أسعار الصرف:

إذا كان المتوقع أن تقوى قيمة عملة البلد الأم فإن المستثمرين الأجانب يرغبون بالاستثمار في الأوراق المالية للبلد لغرض الاستفادة من تحركات العملة المتوقعة وعلى العكس إذا كان المتوقع أن تضعف عملة البلد فإن المستثمرين الأجانب ربما يقررون شراء أوراق مالية في بلد آخر.

المطلب الثالث: القروض والمساعدات الدولية:

تعتبر القروض والمساعدات الدولية أحد أهم مصادر التمويل الأجنبية، والتي تساعد في عملية التنمية طويلة الأجل عن طريق تمويل البنية الأساسية والاستثمارات الرأسمالية.

أولاً: مفهوم وأنواع القروض الخارجية:

1- مفهوم القروض الدولية:

يقصد بها تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تحصل عليها الدولة من الخارج، سواء كان الدائن دولة أخرى أو هيئة دولية أو مؤسسة مصرفية، وهنا تلتزم الدولة بسداد قيمة القروض في آجال محددة، فضلاً عن تعهدها بسداد الفوائد المستحقة على القروض.⁽²⁾

كما تعرف أيضاً على أنها تلك القروض القائمة على القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقاً لظروف السوق مع التعهد بردها وبدفع فائدة عنها وفق شروط معينة.⁽³⁾

⁽¹⁾ محمد علي إبراهيم العامري، كتاب الإدارة المالية، الطبعة الأولى 2013، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ص ص 85-86.

⁽²⁾ عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، مذكرة الدكتوراه: الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص 26.

⁽³⁾ سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1997، ص 415.

انطلاقاً مما سبق يتضح ان القروض الخارجية تمثل التزامات خارجية على البلد المستفيد منها، وتتمثل هذه الالتزامات بحتمية سداد أصل الدين ومدفوعات سعر الفائدة المستحقة ضمن آجال يحددها الطرفين المتعاقدين.

وعموماً تتجه الدولة إلى عقد القروض الخارجية نتيجة عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل برامج التنمية الاقتصادية، وإما لعدم كفاية حصيلة الدولة من العملات الأجنبية لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها.⁽¹⁾

2-أنواع القروض الخارجية:

تأخذ القروض الخارجية أشكالاً متعددة ومعايير مختلفة منها:⁽²⁾

1-حسب فترة السداد: وتشمل ثلاثة أنواع:

أ-القروض الخارجية طويلة الأجل: حيث يمتد أجل سدادها لأكثر من 5سنوات.

ب-القروض الخارجية متوسطة الأجل: حيث تكون مدتها أكثر من سنة وأقل من 5سنوات.

ج-القروض الخارجية قصيرة الأجل: حيث يستحق سداد هذه القروض خلال فترة سنة واحدة أو أقل.

2-حسب طبيعة استخدامها: وتشمل ثلاث أنواع:

أ-القروض الخارجية للأغراض الاقتصادية: وتستخدم لأغراض عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

ب-القروض الخارجية للأغراض الاستهلاكية: حيث تستخدم لمواجهة الزيادة في الطلب الاستهلاكي من قبل البلد المقترض، وتكون في صورة قروض عينية او نقدية.

ج-القروض الخارجية للأغراض العسكرية: حيث تكون موجهة للأغراض العسكرية البحتة، فهي لا تحقق أي مردود اقتصادي باعتبار أن المجال الذي تستخدم فيه هذه القروض غير إنتاجي.

2- حسب شروط تقديمها: وتشمل نوعين:

أ-القروض السهلة: وتعد بشروط ميسرة حيث تتضمن آجال طويلة ضالة في معدلات الفائدة.

ب- القروض الصعبة: وتتم بقصر فترتي الاستحقاق والسماح وارتفاع معدلات الفائدة عليها أي وفقاً لشروط التي تحددها أسواق رأس المال.

4-حسب مصادرها: وتشمل نوعين هما:

أ-القروض الرسمية: حيث يتم تقديمها إما في شكل قروض ثنائية يتم التعاقد عليها بين البلد المقرض والبلد المقترض بشكل رسمي، وغالباً ما تسود عملية تقديم هذه القروض اعتبارات سياسية قد تغلب على الاعتبارات الاقتصادية، وإما في شكل قروض متعددة الأطراف تقدمها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية إلى البلدان المقترضة.

ب- القروض الخاصة: حيث تقدمها المصادر الخاصة غير الرسمية وعادة تكون قصيرة الأجل بمعدلات فائدة مرتفعة كقروض المصدرين.

(1) عبيدات ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 26

(2) عبيدات ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 26-27

ثانياً: المساعدات الدولية:

1- تعريف المساعدات الدولية:

أعطت لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لهيئة الأمم المتحدة تعريفاً دقيقاً للمساعدات الدولية، حيث عرفت أنها التدفقات المالية والمساعدة التقنية والبضائع المقدمة من الحكومات الرسمية أو الهيئات الدولية والإقليمية إلى الدول النامية والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية كهدف رئيسي لها، وتكون تلك المساعدات على شكل منح أو قروض مدعومة، وفي حالة القرض فإنه يجب أن يكون مالا يقل عن 25%، من قيمة القرض عبارة عن منحة، ولا تقتصر المساعدات الخارجية فقط على المساعدات الإنسانية المقدمة في حالة الكوارث والتدفقات النقدية غير المستوردة، بل تشمل أيضاً تلك المساعدات المقدمة في إطار برامج التنمية السياسية والإنسانية وكذا الإعفاء من الديون، وهذا مع استثناء المنح أو المساعدات المقدمة لأهداف غير تنموية مثل المعونة العسكرية والأمنية.⁽¹⁾

2- أشكال المساعدات والمنح الدولية:

يمكن تصنيفها حسب العديد من المعايير:

1- حسب شروطها: نفرق بين المنح والقروض الميسرة.

أ- المنح: وهي تمويل مالي برأسمال أو سلع أو خدمات إلى بلد آخر لا يقابله التزام حالي أو مستقبلي بإجراء تحويل مماثل من البلد الملتقي للمنحة إلى البلد المانح.

ب- القروض المتضمنة منحة: هذا النوع من المعونات تحكمه قواعد وشروط تختلف غيرها السائدة في الأسواق المالية من ناحية مدة السداد أو فترات السماح التي تكون أطول، وتكون مالا يقل عن 25% من قيمة هذه القروض عبارة عن منحة.

2- حسب مصدرها: وتصنف إلى مساعدات ثنائية ومساعدات متعددة الأطراف.

أ- المساعدات الثنائية: وتكون من دولة من دولة مانحة إلى دولة متلقية في شكل اتفاقية ثنائية، تتضمن قروض ميسرة ومنح مساعدات مالية وفنية، ويعاب على هذا النوع من المساعدات ارتباطها بالاعتبارات السياسية والعسكرية.

ب- المساعدات متعددة الأطراف: تتمثل في قيام مؤسسات متعددة الأطراف إقليمية وعالمية بتقديم مساعدات وقروض ميسرة للدول السائرة في طريق النمو، ومن أهم هذه المؤسسات المانحة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وترتبط المساعدات الثنائية بالاعتبارات الإنسانية أكثر، كما تتميز المؤسسات متعددة الأطراف بقدرة أكبر من الحكومات في تحليل البيئة الاستثمارية للدول المتلقية ومن ثم توجيه المساعدات شكل مساعدات رأسمالية ومساعدات فنية.

3- حسب طبيعتها: هناك المعونات النقدية، ومعونات عينية في شكل سلع، هناك معونات فنية في شكل خبرات وبرامج تدريب.

(1) سالم رشدي سيد، إدارة التمويل الدولي، دار الراجحي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2004، ص 238

4- معونات مباشرة ومعونات غير مباشرة: تتمثل المعونات المباشرة في الصور العادية المنظورة من المنح والقروض الميسرة والتي تتمثل في التحويلات النقدية والعينية من الدول المانحة للدول المستفيدة، أما المعونات الغير مباشرة فتتمثل في الصور غير التقليدية مثل منح التعريفات الجمركية التفضيلية والإعفاءات التي تقدمها بعض الدول المتقدمة إلى صادرات بعض الدول النامية، الشيء الذي يسمح للدول النامية من تخفيض تكاليف منتجاتها في الدول المتقدمة وتحقيق هوامش ربح عالية.⁽¹⁾

المبحث الثالث: تدفقات رؤوس الأموال الدولية و آثارها على الاقتصاد العالمي.

أدت زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى بعض التغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية، أبرزها زيادة وزن وأهمية الشركات متعددة الجنسية في العلاقات الدولية من خلال زيادة ظاهرة الاندماجات، ولم تقتصر هذه الأخيرة على المؤسسات الإنتاجية بل تعدتها إلى مؤسسات مالية حيث عرفت المصارف زيادة كبيرة في اندماجها، فضلا عن أنها لعبت دورا أساسيا في عولمة الأسواق المالية.

المطلب الأول: آثار الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي

من أكثر التعاريف شيوعا وقبولاً للشركة متعددة الجنسيات ما قدمه فرنون "Vernon" في هذا الخصوص، يعرف فرنون الشركة متعددة الجنسيات بأنه "المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار والتي تمتلك تسهيلات أو فروعاً إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر".⁽²⁾

لقد أكدت الشواهد العلمية القدرة المتعاظمة لشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي لدرجة أنها أصبحت نتيجة حتمية لتدفقات رؤوس الأموال العالمية باعتبار أنها أضحت قاطرة تجر معها فروع الشركات متعددة الجنسيات نحو أقاليم العالم المختلفة، ومع الضخامة الكبرى لهذه الشركات وما تعنيه من اندماجات بين منشآت إنتاجية وخدمية عملاقة على امتداد خريطة العالم، فإن مظلة الدول القومية التقليدية أصبح قيادا على انطلاق نشاطها وأصبحت مظلة العالم والقاعدة الدولية هي الأكثر ملائمة وفقا ومصالحة وهو ما يستوجب بالضرورة دعم التوجه نحو تقليص سيادة الدول.⁽³⁾

تلجأ الشركات متعددة الجنسيات أيضا إلى أسلوب نقل الأصول المالية بين الشركات الوليدة عن طريق التحكم في ائتمان السلع والخدمات التي تتبادلها هذه الشركات لتحقيق أغراض أخرى عديدة ومتنوعة، منها التحايل على القيود التي تفرضها الدول المضيفة على حركة رؤوس الأموال.⁽⁴⁾ وبالإضافة إلى ذلك نقل الأرباح يؤثر سلبا على موازين مدفوعاتها.⁽⁵⁾

⁽¹⁾ علي عشاوي، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018 ص ص 80.

⁽²⁾ التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية، الطبعة الأولى، 2009، دار البداية ناشرون وموزعون، الدكتور راغب الخطيب، ص 135.

⁽³⁾ صلاح الدين حسن البيسي، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، تطور وربط البروصات العربية وتأسيس البورصة العربية الموحدة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 2003، ص 24.

⁽⁴⁾ محمد مدحت غسان، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول، قانونية- اقتصادية، سياسية، عمان، دار الرياء للنشر والتوزيع، 2012، ص 46.

⁽⁵⁾ المرجع السابق، ص 47.

كما أدى تدفق رؤوس الأموال إلى الدول الناشئة إلى تحسين مستويات النمو الاقتصادي في هذه الدول إلى زيادة القدرة التنافسية لمؤسساتها وقد أدركت هذه الأخيرة أن قوتها في السوق الداخلية ليست كافية لضمان بقائها ومن جهة أخرى فقد أدركت الشركات متعددة الجنسيات أن هذه المؤسسات (الدول الناشئة) تعد منافسا قويا لا يستهان به، فلجأت كلاهما إلى عمليات تركيز رؤوس الأموال أو ما يسمى بالاندماج والتمالك، حيث أصبحت هذه العملية تشكل أحدث وسيلة للشركات متعددة الجنسيات لتوسع حصتها السوقية مقارنة بتوسيعها عن طريق تطوير وتحسين جودة منتجاتها أو من خلال إقامة مصانع جديدة لها تقوم بتوظيف اقتصاديات الوفرة والتي عادة ما تستغرق وقتا طويلا في توسيع الحصة السوقية وتأخذ عمليات الاندماج بين الشركات صورا مختلفة سواء تمت بين شركتين أو أكثر تعمل في إنتاج نفس السلعة وعموما يعر بالاندماج الأفقي أو من خلال اندماج شركات تعملان في نفس القطاع (1)

المطلب الثاني: الميل نحو اندماج المصارف وخصوصتها

في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك خاصة البنوك التجارية إلى التحول إلى بنوك شاملة من خلال التوسع في عملية الاندماج المصرفي وزيادة الاتجاه نحو خصوصية البنوك وأصبح المصرف شاملا يحمل صبغة دولية.

أولاً: الميل نحو اندماج المصارف

تسعى عملية الاندماج المصرفي إلى تحقيق الأهداف التالية: (2)

- الاعتماد على أسس عملية للتسويق المصرفي تقوم على مبدأ التنوع في أنشطة مختلفة ومناطق جغرافية متعددة وكل القطاعات الاقتصادية وبهذا تعظيم الربحية وتخفيض مخاطر السيولة وتحقيق أكبر درجة من الأمان للمودعين وبالتالي تلاشي مخاطر الإفلاس بدرجة عالية وكبيرة.
- تقديم خطا كاملا من الخدمات المصرفية والمالية كافة وامتلاك حصص من أسهم الشركات.
- له قدرة كبيرة في ظل محيط تنافسي لا يرحم تتوفر لديه رؤوس أموال ضخمة، إذ لا يعتمد كلياً على الودائع كمصدر للتمويل.
- يستطيع تحمل المخاطر الناتجة عن العمل المصرفي.
- تحسن مستوى القوى العاملة نتيجة توفر الخبرة والتدريب الجيد.
- تخفيض درجة المخاطر عن طريق تنوع الأوعية الإستثمارية.
- تحقيق درجة أكبر من فرص السيطرة على السوق عن طريق تقليل درجة المنافسة بين المؤسسات المصرفية.
- زيادة قدرة المصرف بعد الاندماج على تصدير الخدمات المصرفية إلى الخارج وبالتالي المزيد من الربح والدخل على مستوى المصرف.

(1) شرفة حكيمة، تطور حركة رؤوس الأموال الدولية ودورها في تمويل التنمية في دول العالم الثالث، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامع الجزائر 3، 2012، 2013، ص 43.

(2) المرجع نفسه، ص 47.

ثانيا: الميل نحو خصوصية المصارف:

تعد خصوصية المصارف أحد المستلزمات الضرورية للبلد لتطوير الجهاز المصرفي وزيادة الكفاءة المصرفية والقدرة التنافسية للقطاع المصرفي في الحركة المتزايدة لرؤوس الأموال، وتتلخص خصوصية المصارف في جعل ملكيته خاصة وهذا عن طريق التحول من نشاط أو قطاع يخضع لملكية ومراقبة الدولة إلى نشاط أو قطاع يخضع لملكية خاصة وقد تكون الخصوصية جزئية أو كلية بقيام السلطات العامة ببيع المصارف العامة، أو جزء منها للخواص من خلال طرح جزء أو كل رأس مال تلك المصارف للبيع والتداول في البورصة وغالبا ما يتم ذلك بالتدريج وقد يتم دفعة واحدة وذلك حسب ظروف اقتصاد كل بلد وذلك وفقا للأسباب والدوافع التالية:

- زوال دوافع الملكية العامة للمصارف في ظل العولمة لأن التدخل الكبير للدولة في الجهاز المصرفي كانت له عدة آثار سلبية مثل قصور استجابة هيكل أسعار الفائدة لمتغيرات السوق وضعف دور الوساطة المالية وارتفاع معدلات التضخم وتراكم الديون المتعثرة حيث كان الائتمان يتم إداريا فكل هذه العوامل لا تخدم مبدأ المنافسة التي تعتبر أحد تحديات العولمة.

- تعد خصوصية المصارف أحد المداخل الضرورية للبدء في تطور الجهاز المصرفي وزيادة الكفاءة المصرفية والقدرة التنافسية للقطاع المصرفي.

- مواجهة التحديات والتغيرات العالمية التي تواجه العمل المصرفي كتغير طبيعة النشاط المصرفي بسبب ظهور أنشطة جديدة وانتشار ظاهرة التكتل والاندماج وتزايد اتجاه المؤسسات غير المصرفية إلى اقتحام العمل المصرفي.

المطلب الثالث: الميل نحو عولمة الأسواق المالية

زاد إلغاء القيود على تدفقات رؤوس الأموال إلى التحرير المالي أو مما يسمى بالانفتاح المالي من تدفق رؤوس الأموال لتصب في أسواق المال العالمية التي أصبحت أكثر تماسكا من خلال مؤشرين إثنين:

• يتعلق الأول بتطور حجم المعاملات عبر الحدود من خلال تطور عمليات تداول الأسهم والسندات في الدول الصناعية والمتقدمة.

• يتعلق الثاني بتطور حجم تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي بصيغ مختلفة وفي مراكز عدة.

إن ضخامة الأموال التي تتجمع لدى الجهات المختلفة المالية الهائلة لهذه الجهات وخصوصا المؤسسات المالية منها ومحدودية المجالات التي يمكن أن تحقق ربحا مناسباً ومقبولاً عند استخدام الأموال فيها نظرا للتوسع في الطاقات الإنتاجية القائمة وتوفير مرافق البنية التحتية بما في ذلك العقارات وبالذات في الدول المتقدمة وهو الأمر الذي دفع نحو البحث عن مجالات لاستخدام الأموال الهائلة والضخمة هذه، وبحيث يتم من خلال هذا الاستخدام للأموال تحقيق أرباحا مناسبة ومقبولة وهو ما أدى إلى التوجه في استخدام هذه الأموال في الأسواق المالية والنقدية وعدم الاقتصر في ذلك على الأسواق المالية والنقدية المحلية بل امتد ليتم مثل هذا الاستخدام

الفصل الأول الإطار النظري لتدفقات رؤوس الأموال الدولية

في الأسواق المالية والنقدية على نطاق العالم كله، ومن خلال عولمة هذه الأسواق وبالشكل الذي يتيح منافذ ومجالات استخدام مربحة⁽¹⁾.

تسارعت وتيرة العولمة المالية منذ التسعينات بزيادة تحركات رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تجاوزت معدلات نمو التجارة والدخل العالميين وأصبحت رؤوس الأموال الأجنبية تحتل نصيباً معتبراً من إجمالي رأس المال الثابت وعليه يمكن تحديد العولمة المالية من خلال مجموعة من المظاهر منها:

✓ التطور التدريجي لحركة انتقال رؤوس الأموال من بلد لآخر وظهور سوق موحدة للنقد على المستوى العالمي.

✓ بروز تحولات مالية أخرى تمس العملات وعمل أسواق المال وبروز العديد من الابتكارات المالية.

✓ بروز استراتيجيات تدويل أسواق المال الدولية من خلال الانتقال من اقتصاد المديونية إلى اقتصاد السوق وبروز أسواق القروض الأوروبية.

⁽¹⁾ شرفة حكيمة، المرجع السابق، ص 51.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل للإطار النظري لتدفقات رؤوس الأموال الدولية تمكنا من الخروج ببعض المفاهيم وتقديم فكرة شاملة عن ماهية التدفقات الدولية لرؤوس الأموال من حيث مفهومها وأشكالها والآثار الاقتصادية الناتجة عنها، كما ترجع أهمية تدفقات رؤوس الأموال إلى وجود فجوة بين العرض والطلب من رأس المال مما يستدعي ذلك انتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين دول العالم المختلفة لسد هذه الفجوة الناتجة من ندرة المعروض من رأس المال في دولة ما مقارنة بالقدر المطلوب منه ونتيجة ذلك يحدث انتقال رؤوس الأموال من حيث أماكن وفرتها إلى حيث أماكن ندرتها.

الفصل الثاني: أزمة كورونا وانتشارها في العالم

تمهيد

المبحث الأول: مدخل لأزمة كورونا

المبحث الثاني: إجراءات وتدابير حكومات الدول
للمحد من أزمة كورونا.

المبحث الثالث: تأثير كورونا على الأداء العالمي.

تمهيد

لطالما شكلت الأوبئة خطر على البشرية على مر التاريخ والأزمة فقد كان لها الأثر البالغ في حياة الناس، فمنذ ظهور فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) (أواخر عام 2019 وبداية عام 2020) بمنطقة ووهان الصينية، والعالم يعيش حالة من الفزع والخوف سرعان ما انتشر هذا الفيروس في مختلف دول العالم، أدى إلى ظهور أزمة اقتصادية عالمية لم تسلم منها أي دولة سواء الدول المتقدمة أو النامية، وبحكم الترابط العالمي بين اقتصاديات الدول، أدت إلى دخول الاقتصاد العالمي في حالة من الركود الشديد، فقد سبب اضطرابات وصدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، مست مختلف القطاعات أدت إلى انهيار البورصات العالمية وتسجيل خسائر بمليارات الدولارات في مختلف أنحاء العالم، وبذلك سارعت دول العالم باتخاذ إجراءات احترازية ووقائية من أجل الحد من انتشاره وآثاره الفتاكة.

وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على المفاهيم العامة لفيروس كورونا كوفيد -19 من حيث النشأة، التعريف وطرق العدوى والانتشار وآثاره على الاقتصاد العالمي، كما سنتطرق إلى تدابير حكومات الدول للحد من أزمة كورونا. من خلال ثلاث مباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل لأزمة كورونا.

المبحث الثاني: إجراءات وتدابير حكومات الدول للحد من أزمة كورونا.

المبحث الثالث: تأثير كورونا على الأداء العالمي.

المبحث الأول: مدخل لأزمة كورونا

تعيش البشرية في هلع كبير من فيروس كورونا المستجد كوفيد -19 كونه يعد جائحة يختلف انتشارها من سابقاتها من الفيروسات التاجية التي تصيب الجهاز التنفسي.

المطلب الأول: مفهوم فيروس كورونا المستجد "كوفيد - 19":

فيروس كورونا يدخل ضمن الأوبئة أو الجوائح إلا أن التاريخ لم يعرف له مثل لاسيما وأن ظهوره كان في ظروف تختلف عن سابقه من الأوبئة التاريخية.

فيروس كورونا(كوفيد-19) هو فيروس مستحدث وهو سلالة جديدة من الفيروسات التاجية وتكمن خطورة الفيروس في أنه يصيب الجهاز التنفسي للإنسان مع عدم معرفة علاج نهائي له حتى الآن، وهو أيضا فيروس كبير الحجم، ويبقى على الأسطح لفترات طويلة وكبير حجمه فإن بقاءه في الهواء مدة لا تتجاوز الثلاث ساعات، وهذه فترة كافية للالتقاط الفيروس ما لم يتم إتباع طرق الوقاية والسلامة.⁽¹⁾

يمكن تقسيم مصطلح COVID19 إلى CO اختصارا لكورونا (Corona) و VI في إشارة إلى كلمة فيروس (Virus و D اختصارا لكلمة مرض فيما يرمز الرقم 19 إلى سنة 2019، أي العام الذي ظهر فيه الفيروس لأول مرة، فهو النوع السابع من فيروسات كورونا التي تصيب البشر، حيث يصيب في المقام الأول الجهاز التنفسي العلوي (الجيوب الأنفية والأنف والحنجرة) أو الجهاز التنفسي السفلي (القصبة الهوائية والرئتين) ومرتبطة بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة، أي هو قريب جدا من فيروس سارس.⁽²⁾

لقد عرفت منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا بأنه سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للإنسان والحيوان، حيث أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة ..⁽³⁾

المطلب الثاني: أعراض فيروس كورونا (كوفيد 19) وطرق انتقاله والوقاية منه

أولا: أعراض فيروس كورونا (كوفيد 19) وطرق انتقاله

يؤكد العلماء أن فيروس كورونا يحتاج إلى خمسة أيام في المتوسط لتظهر أعراضه التي تبدأ بحمى، متبوعة بسعال جاف، وبعد نحو أسبوع يشعر المصاب بضيق في التنفس ما يستدعي العلاج في المستشفى

⁽¹⁾الدليل الإرشادي للوقاية من فيروس (كورونا كوفيد- 19)، المركز الوطني للتتقيف والإعلام الصي والسكاني ص7.

⁽²⁾شرداد ياسين، تداعيات جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، جامعة فرحات عباس سطيف-1، مجلة تنمية الموارد البشرية مجلد16، العدد2، جوان 2021، ص141

⁽³⁾نعيم بوعموشة، فيروس كورونا (كوفيد-19) في الجزائر-دراسة تحليلية، مجلة التكوين الاجتماعي، مجلد2، العدد2(جوان2020)، ص125.

،ونادرا ما تأتي الأعراض على شكل صورة عطس أو سيلان مخاط من الأنف، كما أن ظهور هذه الأعراض لا تعني بالضرورة أنك مصاب بالمرض لأنها تشبه أعراض أنواع أخرى من الفيروسات مثل نزلات البرد والأنفلونزا ويمكن أن يسبب فيروس كورونا في حالات الإصابة الشديدة،التهاب الرئوي، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد وقصور وظائف عدد من أعضاء الجسم وحتى الوفاة.

أما فيما يخص طرق انتشاره فيمكن لهذا المرض أن ينتقل من شخص إلى آخر عن طريق القطرات الصغيرة التي تنتشر من الأنف أو الفم عندما يسعل الشخص المصاب بمرض كوفيد 19 أو يعطس وتتساقط هذه القطرات على الأشياء والأسطح المحيطة بالشخص، ويمكن حينها أن يصاب الأشخاص الآخرين بمرض كوفيد 19 عند ملامستهم لهذه الأشياء ثم لمس عينيهم أو أنفهم أو فمهم، كما يمكن أن يصاب الأشخاص بهذا المرض إذا تنفسوا القطرات التي تخرج من الشخص المصاب بالمرض عند زفيره أو سعاله.⁽¹⁾

ثانيا: كيفية التعامل والوقاية من فيروس كورونا (كوفيد 19)

لمنع الإصابة بفيروس كورونا توصي منظمة الصحة العالمية بغسل اليدين بشكل منتظم، وتغطية الفم والأنف عند السعال، وتجنب الاتصال عن قرب مع أي شخص يظهر عليه أعراض مرض في الجهاز التنفسي (مثل السعال)

فكإجراء وقائي يجب على كل شخص غسل يديه بالماء والصابون بين حين وآخر وعدم لمس اليدين للفم والأنف أو العينين حتى لا يجد الفيروس مسارا إلى الجهاز التنفسي والابتعاد عن الآخرين قدر الإمكان، فهذه السلوكيات البسيطة يمكن للإنسان أن يحمي نفسه وأقاربه وذويه.

وبناء على التجارب الماضية في تفشي الأوبئة والجوائح، تحاول العديد من الحكومات والدول اعتماد بعض الإجراءات الوقائية التي اعتمدت سابقا كالتباعد الاجتماعي وإغلاق الحدود وعزل الحالات والاختبار وزيادة الحصانة بين السكان إلى إبطاء انتشار الفيروس التاجي وتبقى بطبيعة الحال هذه الإجراءات متباينة بين دولة وأخرى، ما يعني أننا سنكون أمام نتائج مختلفة في انحسار الفيروس.

وتجدر الإشارة هنا أنه لا يمكننا التنبؤ بالمسار الذي سيكون عليه الفيروس المستجد، لكن تجربة البشر مع مثل هذه الأوبئة أنها قد تمتد إلى فترة طويلة، وخلالها تتعلم كيفية التعايش معها بالتدرج ومن ثم التقليل من

⁽¹⁾اليمين سعادة، تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي: الآثار على أهم القطاعات الاقتصادية وسبل المواجهة، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 2، ديسمبر 2021، ص.206

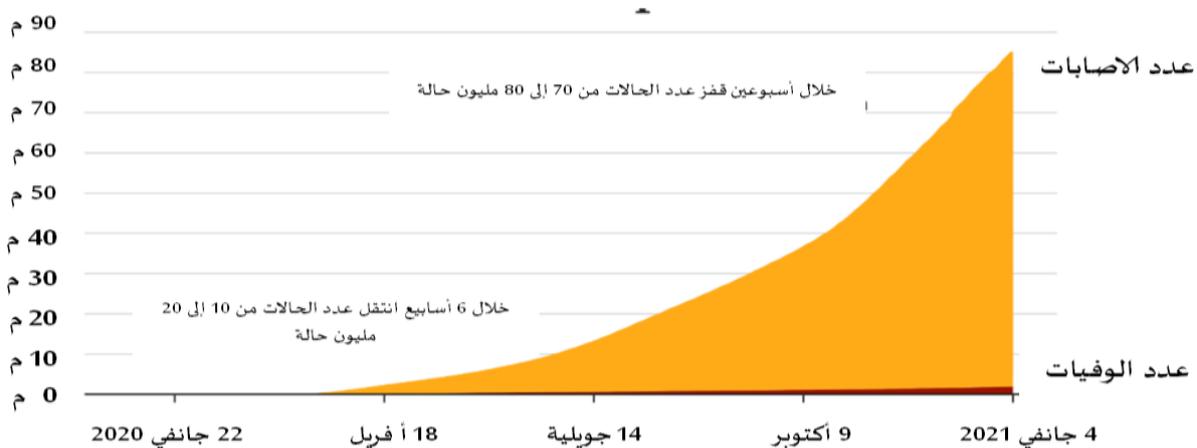
الفصل الثاني..... أزمة كورونا وانتشارها في العالم

آثارها المدمرة، كما أن الباحثين لا يعلمون الكثير عن طبيعة الفيروس أو سلوكه، وتتراكم الأبحاث حالياً، ومع الوقت قد تؤدي إلى فهم أعمق له، وبالتالي تصبح هناك فرص أفضل في مكافحة وعلاج هذا الفيروس.⁽¹⁾

المطلب الثالث: انتشار فيروس كورونا في العالم

تم تحديد فيروس كورونا المستجد للمرة الأولى في مدينة ووهان التابعة لإقليم هوبي في الصين أواخر شهر ديسمبر 2019، وخلال الفترة الممتدة من 8 ديسمبر 2019 (تاريخ تسجيل الإصابة الأولى رسمياً لدى السلطات الصينية) و31 ديسمبر 2019 تاريخ إبلاغ منظمة الصحة العالمية بدأ الفيروس بالانتقال.⁽²⁾ ويمكن توضيح منحنى الإصابات بفيروس كورونا من خلال الشكل التالي:

الشكل 1: تطور منحنى الإصابات ببدء كوفيد 19 إلى غاية 4 جانفي 2020



Source : (BBC News, 2020)

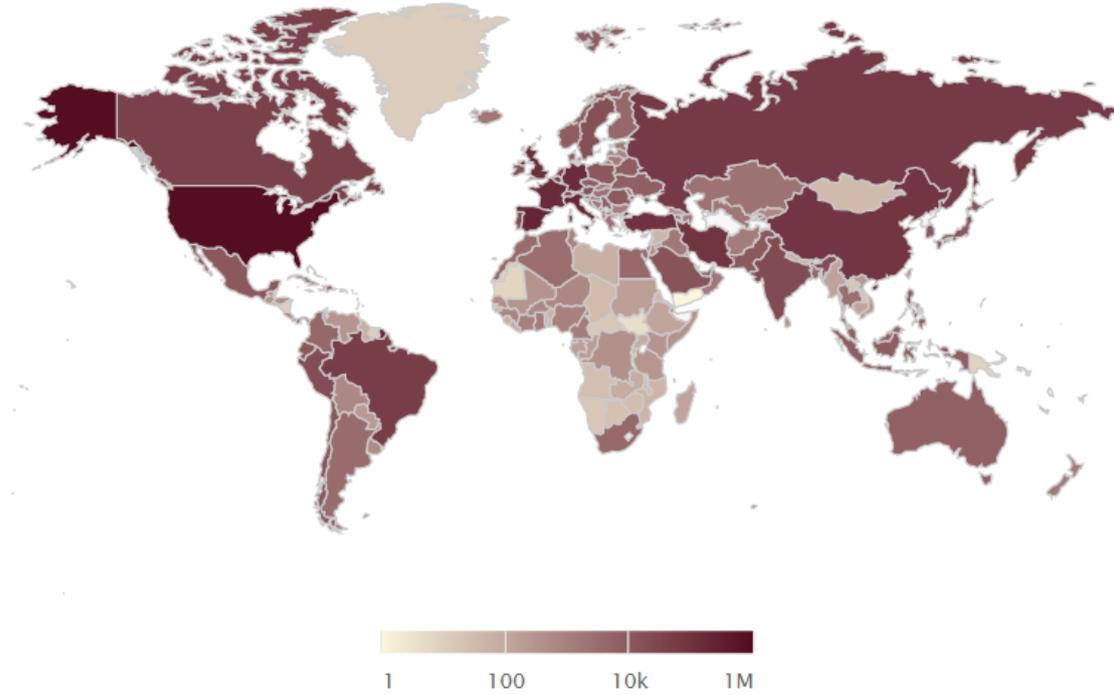
الشكل رقم 1 يوضح تطور منحنى الإصابات بفيروس كورونا حيث في 14 جانفي 2020، كان عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا 41 حالة في الصين فقط، وفي نهاية الشهر أصبح عدد الحالات في كل من كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا، أستراليا، ماليزيا، اليابان وكوريا الجنوبية غير أن عدد الإصابات لم يتجاوز 10 إصابات في كل دولة، وفي نهاية شهر فيفري، انتشر الفيروس في أغلب قارات العالم، وبدأت الحكومات اتخاذ إجراءات حازمة لمواجهة، غير أن تلك الإجراءات لم تكن ناجعة بما هو مطلوب، ففي نهاية مارس 2020، تجاوز عدد الوفيات 37.7 ألف حالة وفاة، وبدأت عدد الوفيات بالتزايد بمعدلات متزايدة،

⁽¹⁾ نعيم بوعموشة، فيروس كورونا (كوفيد 19) في الجزائر -دراسة تحليلية-، مجلة التمكين الاجتماعي، مجلد 2، العدد 2 (جوان 2020)، ص ص 128-

⁽²⁾ حريد رامي، تاميم عبد الكريم، دراسة تحليلية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 6، السنة 2021، العدد 1، ص 57.

حتى تجاوزت في نهاية مارس 2020 عتبة 200 ألف وفاة، و 3مليون إصابة.⁽¹⁾ يوضح الشكل خريطة انتشار جائحة كورونا إلى غاية 23 أبريل 2020.

الشكل 2: خريطة انتشار جائحة كورونا إلى غاية 23 أبريل 2020



المصدر: Worldometers, 2020

تفيد آخر إحصائيات المنظمة العالمية (WHO,2021) بأن وفيات جائحة فيروس كورونا المستجد بلغت أكثر من 1953 182 حالة، من بين 913 283 21 إصابة مؤكدة بفيروس كورونا انتشرت في 188 دولة حول العالم حتى تاريخ 12 جانفي 2021. بينما تعافى منها 65 334 316 حالة عبر العالم، كما أن هناك تفاوت في عدد الإصابات والوفيات بين الدول، حيث تصدر الولايات المتحدة الأمريكية القائمة بعدد وفيات يقدر ب 385 249 من إجمالي عدد الحالات المصابة المقدرة ب 23 143 197 حالة، فيما تأتي الهند والبرازيل في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، ب 203 617 و 151 364 حالة وفات من بين 10 479 913 و 833 8133 حالة إصابة مؤكدة على التوالي.

كما أن هناك تفاوت بين أقاليم العالم من حيث عدد الحالات المصابة المؤكدة، وهذا ما يظهره إحصائيات المنظمة العالمية للصحة الظاهرة في الجدول رقم 1.⁽²⁾

⁽¹⁾ حمزة غربي، عيسى بدروني، الأسواق المالية الأوروبية في ظل جائحة كورونا -دراسة تحليلية مقارنة-، مجلة الاقتصاد الصناعي(خزارتك)، مجلد10/العدد02(2020)، ص ص، 3-4.

⁽²⁾ بوزريع صالحية، د. شارف نور الدين، تداعيات جائحة فيروس كورونا على فرص تحقيق التنمية المستدامة عالميا، مجلة جديد الاقتصاد، مجلد16/العدد (2021)، ص ص، 137-139.

الجدول 1: توزيع عدد حالات الإصابة المؤكدة حسب أقاليم منظمة الصحة العالمية (12 جانفي 2021)

| عدد الإصابات المؤكدة | الإقليم |
|----------------------|-------------------|
| 40922526 | أمريكا |
| 30080083 | أوروبا |
| 12430476 | جنوب شرق آسيا |
| 5309701 | شرق المتوسط |
| 2265899 | إفريقيا |
| 1253191 | غرب المحيط الهادي |

Source : (WHO, 2021)

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الإصابات المؤكدة في الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية يفوق بكثير عددها في الدول النامية، فالصين مثلا رغم أنها منشأ الفيروس وبؤرته الأولى إلا أنها استطاعت أن تحد من عدد الإصابات المؤكدة بفعل حسن تعاملها مع الفيروس وانضباط سكانها بالتدابير الصحية.

المبحث الثاني: إجراءات وتدابير حكومات الدول للحد من أزمة كورونا

اتبعت دول العالم العديد من الإجراءات والتدابير الرامية لمواجهة فيروس كورونا المستجد خاصة الصادرة منها عن هيئات إقليمية أو هيئات صحية.

المطلب الأول: إجراءات وتوصيات منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي لمواجهة كورونا

أولاً: إجراءات وتوصيات منظمة الصحة العالمية

لقد سجلت معظم بلدان العالم حالات إصابة بمرض كوفيد 19 ويشهد العديد منها تفشي هذا المرض ونجحت السلطات المعنية في بعض البلدان في إبطاء وتيرة تفشي المرض من خلال تبني إجراءات الحجر الصحي، ويمكن تعريف الحجر الصحي بأنه إبعاد وعزل الأشخاص الذين خالطوا المصابين بالأمراض أو يحتمل إصابتهم بالمرض، فقد يكون الشخص السليم حاملاً للمرض، لكنه لا تظهر عليه العلامات والأعراض لكن بعد فترة يبدأ التأثير بالظهور، ويكون بذلك قد ساهم في نقل المرض للعديد من الأشخاص.

وبعني الحجر الصحي تقييد أنشطة الأشخاص المشتبه في إصابتهم وفصلهم عن الآخرين من غير المرضى بطريقة تحول دون الانتشار المحتمل للعدوى.

ومنه فالحجر الصحي هو إبعاد المواطنين الذين كانوا على اتصال مباشر بالمصابين بالأمراض، بمعنى فصل الأشخاص الذين لا يظهر عليهم أي أعراض لفيروس كورونا لكنهم خالطوا المصابين.

غير أنه لا يزال من الصعب التنبؤ بالوضع ويمكن الحد من احتمالات الإصابة بعدوى كوفيد 19 على مستوى الأفراد وانتشارها باتخاذ بعض الاحتياطات البسيطة:

- المواظبة على تنظيف اليدين جيداً بفركها بمطهر كحولي أو بغسلها بالماء والصابون لقتل الفيروسات.
- المحافظة على مسافة التباعد بين الأشخاص والمقدرة بمتراً واحداً على الأقل.
- تجنب الأماكن المزدحمة أين ترتفع احتمالات مخالطة الأشخاص المصابين بالمرض ويصعب الحفاظ على مسافة التباعد.
- تجنب لمس العينين أو الأنف أو الفم ومن هذه المنافذ يمكن للفيروس أن يدخل إلى جسم الشخص وأن يصيبه المرض.
- التأكد من اتباع ممارسات النظافة التنفسية الجيدة كتغطية الفم والأنف يبتني المرفق أو بمنديل ورقي عند السعال أو العطس.

- التزام البيت والانعزال حتى في حالات ظهور أعراض بسيطة مثل السعال والصداع والحمى إلى حين التعافي والحرص على عدم مخالطة الباقيين إلا للضرورة بوضع الكمامة لتجنب نقل العدوى.⁽¹⁾

ثانيا: إجراءات وتوصيات البنك الدولي لمساعدة البلدان المتضررة من كورونا

- تلقى الصندوق طلبات للتمويل، وتساؤلات مما يزيد على عشرين بلدا. ومن المتوقع ورود مزيد من الطلبات، والصندوق على استعداد لاستخدام المجموعة الكاملة من الأدوات المتاحة لديه

- كخط أول للدفاع، يستطيع الصندوق استخدام مجموعة أدواته المرنة المخصصة لمواجهة الطوارئ - فليده "أداة التمويل السريع" (RFI) و"التسهيل الائتماني السريع" (RCF) "لمساعدة البلدان التي تواجه احتياجات ملحة في موازين مدفوعاتها. و "أداة التمويل السريع" لجميع البلدان الاعضاء، بينما يقدم "التسهيل الائتماني السريع" قروضا بشروط ميسرة تتمثل في سعر فائدة صفري للبلدان المؤهلة للاستفادة من موارد "الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر (PRGT) "، وذلك دون الحاجة إلى الدخول في برنامج كامل مع الصندوق في أي من الحالتين⁽²⁾.

- ومن خلال هذين التسهيلين، يمكن تقديم دعم في حدود 50 مليار دولار لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية .

- التمويل الطارئ من خلال "التسهيل الائتماني السريع" و"أداة التمويل السريع" يمكن أن يمهد الطريق أمام برامج جديدة يدعمها الصندوق وتتيح قروضا أكبر، بالاعتماد على طاقة الاقراض المتاحة له وبالبلغة تريليون دولار.

- الصندوق لديه أربعون اتفاقا في الوقت الجاري - إما لصرف الموارد أو على أساس وقائي - تصل الالتزامات في ظلها مجتمعة إلى حوالي 200 مليار دولار. وفي كثير من الحالات، يمكن أن توفر هذه الاتفاقات وسيلة أخرى لصرف الموارد على أساس عاجل بغرض تمويل الاستجابة اللازمة⁽³⁾.

- " الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون CCRT يمكن أن يقدم منحا لأفقر البلدان وأشدّها تضررا لكي تسدد خدمة الديون المستحقة عليها للصندوق، مما يحرر موارد ضرورية لاحتواء الجائحة وتخفيف وطأتها. وبعد أن تعهدت المملكة المتحدة مؤخرا بتقديم ما يصل إلى 195 مليون

⁽¹⁾غبولي أحمد وتوابسية الطاهر، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، المجلد 02 الجزائر 2020، ص133.

⁽²⁾ أشرف السيد حامد قبال مرجع سابق ص 73.

⁽³⁾طارق عبد العال حماد مرجع سبق ذكره ص 109.

الفصل الثاني..... أزمة كورونا وانتشارها في العالم

دولار، وصلت الموارد المتوافرة في "الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" إلى حوالي 400 مليون دولار لتخفيف أعباء الديون⁽¹⁾.

المطلب الثاني: إجراءات وتدابير الاتحاد الأوروبي لمواجهة كورونا

- قرر الاتحاد الأوروبي فرض حظر على دخول المسافرين من خارج دول الاتحاد لمدة 30 يوما في مارس 2020، في خطوة غير مسبقة تهدف إلى الحد من انتشار وباء كورونا وطبق القرار في 26 من دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى أيسلندا والنرويج وسويسرا وجاء قرار الحظر مع استمرار ارتفاع نسبة الوفيات جراء الإصابة بفيروس كورونا في إيطاليا وإسبانيا واتخذت فرنسا قرارا صارما بإغلاق حدودها. كما تضررت أوروبا بشدة من الفيروس الذي قتل 7500 شخص حول العالم حتى الآن. وبحسب منظمة الصحة العالمية، أصاب الفيروس أكثر من 185 ألف شخص حول العالم، حيث طبقت العديد من الدول الأوروبية إجراءات صارمة نذكر بعض الأمثلة:

- فرنسا: تم غلق المدارس والمقاهي والمحلات غير الضرورية وأمر المواطنون بالبقاء في منازلهم والخروج فقط في حالات أداء مهام ضرورية.

- ألمانيا: طلب من المواطنين إلغاء أي سفر محلي أو أجنبي وتم حظر التجمعات الدينية كما أغلقت الأندية والمرافق الترفيهية وحدائق الحيوانات والملاعب

- إسبانيا: لايسمح للمواطنين الخروج من بيوتهم إلا إذا كان الأمر متعلق بأمور ضرورية جدا وليس أبعد من 500 متر عن المجمعات السكنية، هذا مع الإغلاق التام للبلاد وحدودها، وأغلقت مؤسسات القطاع العام بما فيها المدارس.

- إيطاليا: تم عزل المواطنين في بيوتهم ولا يمكنهم التنقل إلا لأسباب مهنية أو لضرورات القصوى، إضافة إلى حظر كل التجمعات كما تم إغلاق كل المدارس وأيضا الحدائق العامة والنزهات، إضافة إلى قسم كبير من الشركات.⁽²⁾

المطلب الثالث: إجراءات وتدابير مشتركة بين الدول

لقد أقرت معظم دول العالم تدابير سريعة لمواجهة هذه الجائحة بحيث اتخذت إجراءات لحماية الأرواح واحتواء انتشار الفيروس ودعم القطاعات المتضررة بشدة وعلى الرغم من زيادة الإنفاق على الصحة العامة في كل

⁽¹⁾ نفس المرجع ص 111.

⁽²⁾ فيروس كورونا، الاتحاد الأوروبي يقرر إغلاق حدوده الخارجية لمدة 30 يوم 17 مارس 2020 حدد في 18 مارس 2020، www.bbc.com/aabic/world في جوان 22:15 2020

الفصل الثاني..... أزمة كورونا وانتشارها في العالم

- البلدان لدعم الحالة الطارئة وتعزيز البنية التحتية في مجال الرعاية الصحية فقد تباينت الاستجابات المتعلقة بالصحة حسب حالة الاستعداد ومستويات الإنفاق لكل دولة ومن بين هذه التدابير والإجراءات المتخذة نجد:
- تقديم تغطية واسعة ومزايا كافية للمجموعات الهشة على أساس تصاعدي.
 - تجهيز منشآت الحجر الصحي وتوفير المعدات الطبية مثل القفازات والأقنعة وأجهزة التنفس الصناعي
 - منع انتقال العدوى محليا والحد منها من خلال توفير تجهيزات المختبرات وأنظمة المراقبة المحسنة وتدريب المستجيبين في الخطوط الأمامية.
 - بناء أو توسيع منشآت الرعاية السريرية مثل إعادة تجديد وحدات العناية المركزة.
 - بناء الأنظمة من أجل المراقبة المجتمعية الآنية للأمراض من خلال مشاركة المواطنين على نحو استباقي يقوم على الشواهد والأدلة.
 - تقوية التعاون من أجل البحث والاستجابة بغرض تسهيل تطوير اللقاحات والعلاجات وغيرها من التدابير.
 - ضمان إدراج برامج التعلم بالاعتماد على التكنولوجيا المقدمة أو البسيطة.
 - تخطيط الجدول الدراسي لبرامج التعلم عن بعد من خلال تكثيف النقاش مع الأطراف المعنية لفحص المدة المحتملة لغلق المدرسة، من خلال وضع مخطط الجداول اعتمادا على حالة المناطق المتأثرة، واحتياجات الطلاب لتجنب منهجيات التعليم التي تتطلب التواصل وجها لوجه، مما قد تؤزم الوضع الصحي أكثر⁽¹⁾.

(1) غبولي أحمد وتواسيه الطاهر، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 134-135.

المبحث الثالث: تأثير كورونا على الأداء الاقتصادي العالمي

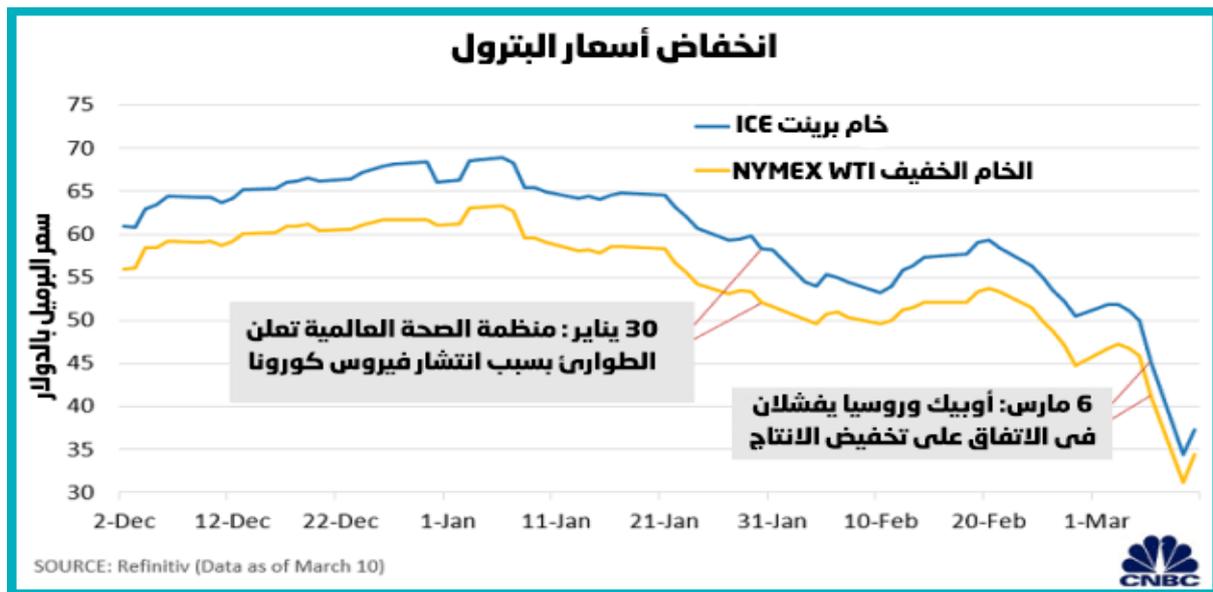
تعاني اقتصاديات الدول أزمة صحية عالمية غير مسبوقة، قد يمتد أثرها لمدة طويلة ويطل مختلف القطاعات الاقتصادية، فمنذ تفشي جائحة فيروس كورونا التي حصدت ملايين الأرواح البشرية غيرت صورة الاقتصاد العالمي، فقد عرقلت النقل الجوي وأضررت بأسواق النفط ومعدلات إنتاجه وكبدت قطاعات حيوية خسائر كبيرة كقطاعات المال والنقل والطيران والسياحة.

المطلب الأول: تأثير كورونا على قطاع المحروقات(النفط)

يعتبر النفط المكون الرئيسي لصادرات العديد من الدول في العالم على غرار دول الخليج العربي ودول شمال إفريقيا وتعتبر دولة الصين الشعبية أكبر مستورد للنفط في العالم، وبسبب صدمة جائحة كورونا على الصين خاصة وعلى العالم عامة جعل الطلب على النفط ينخفض على أدنى مستوى له، وذلك بسبب فشل المفاوضات داخل منظمة الدول المصدرة.

للنفط وبدأت حرب الإنتاج بين الدول داخل المنظمة والدول خارجها حيث رفضت روسيا تخفيض الإنتاج مما دفع بالسعودية إلى زيادة الإنتاج من النفط وإغراق السوق الدولية مما أدى إلى وجود فائض كبير من النفط العالمي أدى إلى خلل في العرض والطلب أدى ذلك على هبوط أسعار النفط ب 30 بالمائة من قيمته كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 3: تأثير جائحة كورونا على أسعار النفط في الأسواق العالمية



المصدر: تقرير منظمة الدول المصدرة: للنفط أوبك مارس 2021.

الفصل الثاني..... أزمة كورونا وانتشارها في العالم

نلاحظ من الشكل أن أسعار النفط تراجعت بشكل كبير وملحوظ حيث شهد سوق النفط منذ تفشي فيروس كورونا المستجد صدمات متزامنة في الطلب والعرض والتي كانت قوة الصدمة الكبيرة في الصين والذي يعتبر أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، ما أثر بقوة على الأسعار فانخفض سعر خام البرنت إلى 58 دولار للبرميل في يناير

ويرجع ذلك على تراجع الطلب العالمي على المنتجات النفطية لاسيما وقود الطائرات الذي انخفض نتيجة الاضطرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي بعد تقييد الحركة العالمية، كما تأثرت صافي إيرادات مصافي التكرير النفطية في عدد من الدول عبر العالم خاصة في آسيا بالإضافة على تأثر قطاع النقل النفطي مما أدى بتوقعات غير تفاؤلية بشأن إنتاج ونقل النفط العالمي، كما تجدر الإشارة إلى أن سعر النفط الأميركي (غرب تكساس الوسيط) سجل أدنى مستوى له تاريخيا حيث انخفضت عقود النفط الخام الأميركي بنسبة 94 بالمائة وبلغت مستوى 1.04 دولار للبرميل.

وباكتشاف اللقاحات وظهور بوادر انفراج الأزمة الصحية العالمية وبعودة الرحلات الجوية وتخفيف القيود المفروضة على الحركة الدولية بصفة عامة انتعشت أسواق النفط العالمية خلال سنة 2021 وشهدت ارتفاعا في الأسعار ما بين 60 و80 دولار للبرميل وهذا راجع لزيادة الطلب العالمي على النفط والمنتجات النفطية نتيجة بعث النشاطات الاقتصادية الكبرى وعودة الحياة على طبيعتها في العديد من مناطق العالم وهذا ما يوضحه الشكل الموالي حول تقلبات أسعار النفط العالمية:

الشكل رقم 4: تطور أسعار النفط قبل وبعد أزمة كورونا خلال الفترة 2006-2021



OPEC, (2021). "OPEC Price Basket", March.

المصدر: تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك مارس 2021

الفصل الثاني..... أزمة كورونا وانتشارها في العالم

من الشكل أعلاه نلاحظ أن سعر النفط العالمي سجل أدنى مستوياته على الرغم من تعاقب أزمات اقتصادية عالمية لكن الأثر المترتب على جائحة كورونا يبقى الأكبر عبر التاريخ.

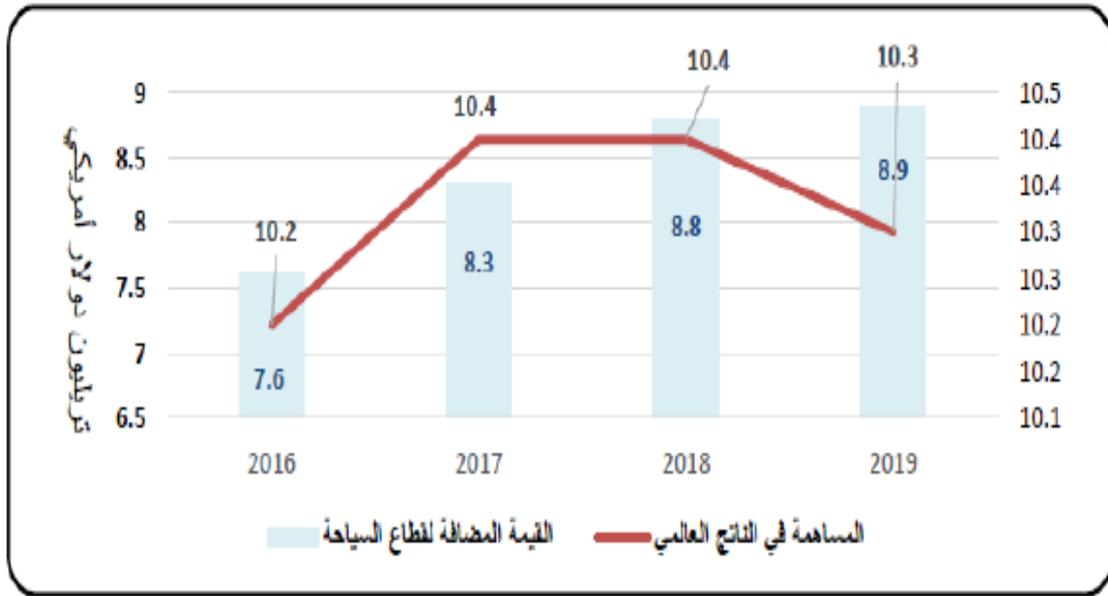
المطلب الثاني: تأثير كورونا على قطاع السياحة

شهدت السياحة الدولية نموا مستمرا على الرغم من بعض الصدمات العابرة، مما يدل على قوة قطاع السياحة ومرونته وعلى أنه يعود بالفائدة على كل أقاليم العالم، ولم تعرف السياحة الدولية تراجع إلا في عام 2003 بفعل المتلازمة النفسية الحادة الوحيدة (سارس) وأثناء حرب العراق، وعام 2009 في خضم الأزمة الاقتصادية والمالية، علما أنها سرعان ما عادت إلى الانتعاش القوي في السنوات التالية.

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي وأكثرها ديناميكية، فهو يمثل أحد أهم القطاعات التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر النقد الأجنبي وخلق فرص العمل.

وفيما يلي شكل يوضح عائدات قطاع السياحة العالمي والمساهمة في الناتج المحلي العالمي قبل بداية الجائحة خلال الفترة (2016-2019).

الشكل رقم 5: عائدات قطاع السياحة العالمي والمساهمة في الناتج المحلي العالمي قبل بداية الجائحة خلال الفترة (2016-2019).



المصدر: اسماعيل قاسم، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص العدد الأول أيار ماي 2020، ص3.

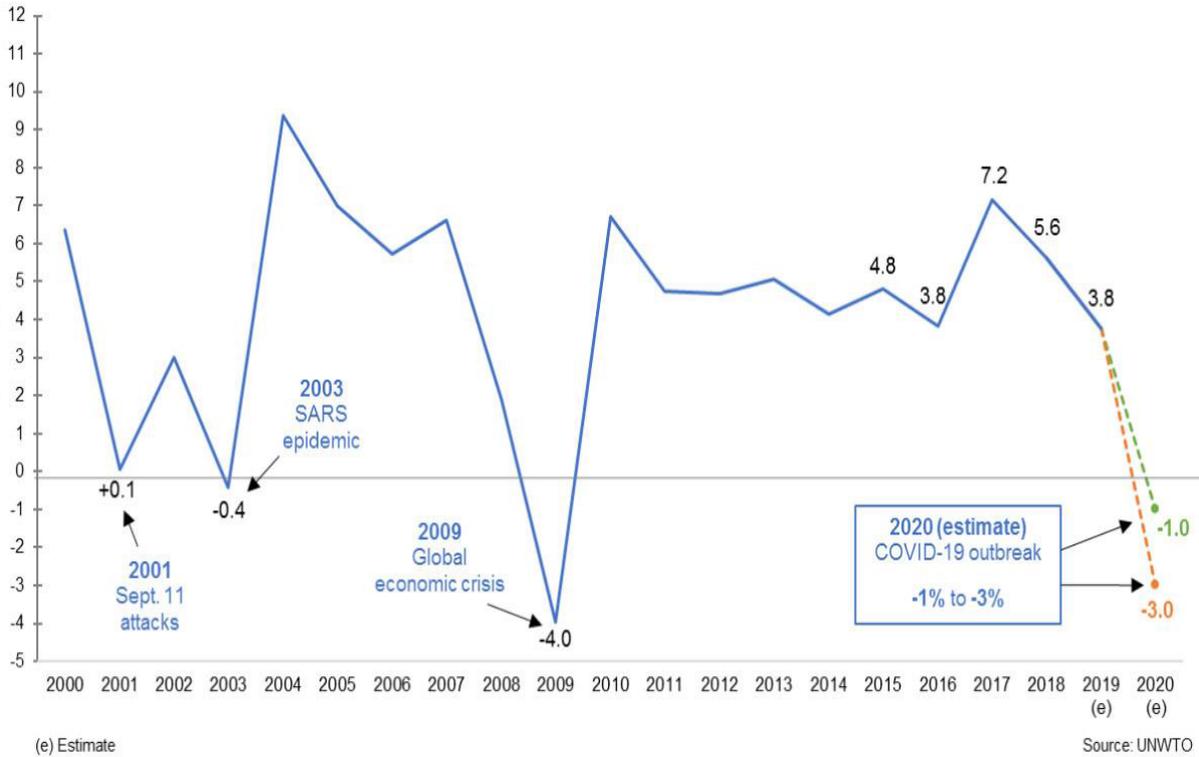
الفصل الثاني..... أزمة كورونا وانتشارها في العالم

حيث نلاحظ من الشكل أن نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ومؤشر النقد الأجنبي وخلق فرص العمل، حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي حوالي 10.3 في المائة في عام 2019 تمثل نحو 8.9 تريليون دولار أمريكي مقارنة بنحو 8.8 تريليون دولار أمريكي عام 2018، كما سجل قطاع السفر والسياحة نمو بـ 3.5 في المائة عام 2019 كما استطاع قطاع السياحة أن يولد 330 مليون وظيفة تستوعب 10 في المائة من إجمالي العمالة العالمية وخلال الخمس سنوات الماضية 25 في المائة من الوظائف الجديدة تم إنشائها من قبل صناعة السياحة العالمية.

عقب انتشار فيروس كوفيد 19 في مختلف أنحاء العالم تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية من حظر التجوال وإغلاق الأماكن العامة كالمراكز التجارية والمنتزهات العامة والمدارس، كما تم أيضا تخفيض عدد الموظفين في أماكن العمل وتقييد حركة السفر بتخفيض عدد الرحلات وغلق للحدود الدولية.

قطاع السياحة حاليا هو أحد أكثر القطاعات تضررا من تفشي مرض فيروس كوفيد 19 وقد ظهرت آثار ذلك على كل من العرض والطلب على السفر، لاسيما في الصين وهي السوق المصدرة الرائدة في العالم من حيث الإنفاق، وفي غيرها من المقاصد الآسيوية والأوروبية الرئيسية مثل إيطاليا.

الشكل 6: تأثير جائحة كورونا على قطاع السياحة عالميا



المصدر: منظمة السياحة العالمية [https:// www.unwto.org/ar/taxonomy/term/356](https://www.unwto.org/ar/taxonomy/term/356)

الفصل الثاني..... أزمة كورونا وانتشارها في العالم

يعتبر قطاع السياحة والفندقة من أكبر القطاعات تضررا من جائحة كورونا، فبتوقف حركة الطائرات والبواخر وفرض إجراءات الحجر الصحي المنزلي توقفت حركة السياح في العالم الأمر الذي جعل قطاع السياحة يتكبد خسارة قدرها 4 تريليون دولار بحلول عام 2022 أما فيما يتعلق بالفندقة فقد كانت تداعيات الجائحة فادحة أين جاءت التقارير حسب الرئيس التنفيذي لمجلس السياحة والسفر العالمي أن 75 مليون وظيفة تم فقدانها في قطاع السياحة عالميا بسبب فيروس كورونا، ونلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه أنه لم تحدث وأن سجلت مثل هذه الخسائر إلا في عام 2003 عند انتشار المتلازمة الوخيمة (سارس) وكذا أزمة الرهن العقاري 2008، وبحسب المنظمة كانت سنة 2020 أسوأ سنة في تاريخ السياحة.

المطلب الثالث: تأثير كورونا على قطاع النقل

لقد شهد قطاع النقل تأثرا مباشرا بسبب إجراءات الغلق وعزل وحجر مناطق بأكملها والتباطؤ الكبير في حركة الأشخاص عبر العالم في حد ذاته، ما أكدته العديد من الدراسات حول حركية وتنقل الأشخاص في زمن الجائحة، والأكد أن انكماش حركة النقل العالمي بين البلدان وحتى داخل البلد الواحد، كانت لها آثار سلبية على مختلف مؤسسات النقل (بري، جوي، بحري)، وتعد الآثار جد وخيمة بالنسبة لشركات الطيران نظرا لارتفاع تكاليفها أشار تحليل الأثر الاقتصادي لمنظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) بسبب الجائحة على نشاط الطيران إلى أنه في شهر مارس تم تخفيض 38 بالمائة على الأقل سنة 2019، وانخفض عدد الركاب بنسبة 54 بالمائة ما يعادل 198 مليون راكب. كما هو موضح في الشكل رقم 7.

الشكل رقم 7: تطور عدد ركاب شركات الطيران خلال الربع الأول من سنة 2020 حسب المنطقة.



Source: Angela, M., & Haishan, F. (2020). How COVID-19 is changing the world: a statistical perspective. Committee for the Coordination of Statistical Activities K. P 18.

الفصل الثاني..... أزمة كورونا وانتشارها في العالم

حيث سجلت منطقة آسيا /المحيط الهادئ أكبر انخفاض في أعداد الركاب بمقدار 85 مليون بنسبة تجاوزت 60 بالمائة، تليها باقي المناطق، وانخفضت حركة الشحن الجوي بنسبة 19 بالمائة في مارس، ليقابلها الطلب المتزايد على ناقلات البضائع في نقل الإمدادات الطبية.

ومن الملاحظ جليا أن قطاع النقل من القطاعات الأكثر تأثرا بعواقب تفشي جائحة كورونا. إذ أن سبب وجود مؤسساته هو نقل الأشخاص والبضائع في جميع أنحاء العالم للسفر، السياحة، التجارة الأعمال كما أنه يحفز الاقتصادات العالمية من خلال ربط مختلف مكوناته وتمكين حركيته.

الجدول رقم 2: تأثير إيرادات السفر في الاقتصاد العالمي

| التأثير على إيرادات السفر (بالمليار دولار) | السوق |
|--|---------------------|
| 4- | إفريقيا |
| 88- | آسيا |
| 76- | أوروبا |
| 15- | أمريكا اللاتينية |
| 19- | الشرق الأوسط |
| 50- | أمريكا الشمالية |
| 252- | إجمالي قطاع الطيران |

المصدر: أكرم مدحت 2020 توقعات بأن تكون أوروبا الأكثر تراجعاً في أعداد المسافرين... وآسيا الأعلى هبوطاً في إيرادات قطاع الطيران، مجلة news Traveyalla الإلكترونية، متاح على الموقع، [https:// news.traveyalla.com/5643](https://news.traveyalla.com/5643) تاريخ الاطلاع: (2020/05/03).

لقد تكبدت إيرادات النقل الجوي العالمي انخفاضا بقيمة 252مليار دولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2020، وهو ما يعادل 44 بالمائة تراجعاً مقارنة بعام 2019، نتيجة انخفاض مستويات الطلب على الأسواق المحلية والعالمية بنحو 65 بالمائة خلال الربع الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

ويعتبر قطاع الطيران من أكثر القطاعات تضررا من جائحة فيروس كورونا مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهذا نظرا للأهمية الاقتصادية التي يتمتع بها وتشابكه مع العديد من القطاعات كالسياحة.

وفقا لاتحاد النقل الجوي بلغت حالات تفشي الأوبئة السابقة ذروتها بعد ثلاثة أشهر وعاودت الرحلات إلى المستوى الذي كانت عليه قبل تفشي المرض في غضون ستة إلى سبعة أشهر، غير أن هذه المرة لم يأتي الانتعاش بعد ستة أشهر من نهاية الأزمة بل جاء تدريجيا، وقد خلف فيروس كوفيد 19 انعكاسات على الطلب في قطاع الطيران، أدى إلى خسائر كبيرة، نظرا للقيود المفروضة على السفر والركود العالمي المتوقع

المطلب الرابع: تأثير كورونا على الصناعة الصيدلانية

تعتبر الصناعة الصيدلانية من الصناعات الاستراتيجية التي تضم مجموعة متكاملة من الوظائف والمتعاملين والإجراءات، والتي تهدف إلى توفير الأدوية اللازمة للطب البشري والحيواني بالجودة العالية والفعالية المطلوبة، ومن التحولات في بيئة الأعمال الصيدلانية الدولية بروز التحالفات الإستراتيجية بين الشركات الدوائية لتحقيق أهداف بحثية وإنتاجية وتسويقية، إضافة إلى بروز الدول الناشئة في الصناعات الصيدلانية، مما أنتج منافسة كبيرة بينها وبين المخابر الصيدلانية في أوروبا وأمريكا واليابان.

تتولى الإدارة في الشركات الدولية المصدرة للمنتجات الصيدلانية عمليا تقدير المبيعات (الصادرات) أو إجمالي الطلب في الأسواق المستهدفة، وبناء على تحليل معلومات الوباء في تلك الأسواق يتم تقييم فرص التسويق والتصدير، ووضع الخطط والقرارات التي تتعلق بالطلب والإنتاج، ويتمثل طلب السوق على السلع الصيدلانية في الحجم الكلي الذي يتم شراؤه من قبل مجموعة محددة من العملاء في منطقة جغرافية محددة، في فترة زمنية محددة وفي بيئة أعمال محددة.

ولاشك أن شركات الدواء العالمية والدول الرائدة في هذا المجال أعدت بحثا لرصد هذا التغير في بيئة أعمال القطاع، والمتمثل في تفشي مرض كورونا في العالم، وقد قامت إدارة الشركات بصياغة القرارات لاستغلال هذه الفرصة، بالإنتاج والابتكار والتكيف مع مختلف بيئات الأعمال والأسواق الدولية المختلفة، وهو ما أتاح التوسع والنمو للشركات الدوائية والدول المصنعة للسلع الصيدلانية، ومن خلال نظام المعلومات الإدارية، تقوم إدارة أعمال الشركات الكبيرة الدوائية بتقدير مبيعاتها وتقييم فرص صادراتها، وبالتالي إدارة أزمة كورونا العالمية، واقتناص الفرص بنمو مبيعات وصادرات المنتجات المتعلقة بالمرض.

وبالنظر إلى استراتيجيات الشركات الصيدلانية العالمية، فهي تقتنص حصص سوقية لمنتجاتها في حالتي الاستقرار والأزمات، لأنه في حالة تفشي الأمراض على المستوى العالمي تظهر الحاجة للمنتجات الصيدلانية والخدمات الطبية.

وقد واجه المصابون بعدوى فيروس كورونا احتمالات التعرض لصدمة قوية، تؤثر على مستوى رفاحتهم الشخصية والاقتصادية، فالوضع قيد الحجر أو الخضوع للعلاج يعني انقطاع المصاب عن العمل، كذلك فإن البلدان التي تتعرض لحالة طوارئ مفاجئة وغير متوقعة في مجال الصحة العامة، قد تجد ميزانياتها تنكمش في سياق مواجهة التبعات الإنسانية والاقتصادية، وقد أصبحت الحكومات بحاجة إلى زيادة إنفاقها لمكافحة أثر هذا الفيروس، ومن هنا تم استهداف الأفراد والبلدان التي تفشى فيها الوباء، وأضحت كل دولة عبارة عن سوق مستهدف وفعلي، وكل فرد عبارة عن مستهلك محتمل، وكل مصاب بالمرض عبارة عن مستهلك فعلي، بالنتيجة ارتفع إجمالي الطلب في الأسواق المستهدفة، وارتفعت المبيعات والصادرات، فتمت فرص تسويق المستلزمات الصيدلانية والأدوية والمعدات..

ومع ازدياد أعداد الإصابات بفيروس كورونا، تطلب البلدان المتعاملة مع البنك الدولي من البنك المساندة الطارئة والمساعدة في التصدي للجائحة، لأنه من الضروري شراء المستلزمات الطبية على أساس طارئ، وينطبق الأمر نفسه على طلب الخدمات الاستشارية لزيادة الوعي العام، ووضع بروتوكولات العمل في المختبرات الطبية، لاسيما أن الكثير من المستشفيات لا تستطيع إدارة العدد المرتفع من الحالات، لذلك فوجئت أغلب دول العالم بالوباء وبسرعة انتشاره، وسرعة انتقال العدوى بين الأفراد وبين الدول، نظرا للنسخة الحديثة من العالم الذي صغر حجمه، وضاق طرقه بسهولة انتقال الأفراد والأفكار والأموال بين الدول، الأمر الذي أجبر بعض الدول إلى طلب المساعدة من المنظمات غير الحكومية ومن الدول الصديقة تجاريا، وهو ما ساهم في ارتفاع الطلب على مستلزمات الحماية الشخصية والمعدات الطبية وغيرها. وعلى خلاف فترات الهبوط الاقتصادي الأخرى، لم يأت تراجع الناتج المحلي في هذه الأزمة مدفوعا بتراجع الطلب، إنما هو نتيجة لإجراءات الحد من انتشار المرض، ومن ثم فإن دور السياسة الاقتصادية للدول لا يتمثل في تحفيز الطلب الكلي، على الأقل ليس في غمار الأزمة، إنما ينصب على تعزيز الموارد اللازمة لإجراء اختبارات تشخيص كوفيد 19 وعلاجه، لأنه يجب الحفاظ على انتظام خلية من جانب الحكومات لتوفير الإمدادات الأساسية، ويهدف الحد من انتشار المرض، سعت أغلب الحكومات إلى توفير المنتجات الطبية الضرورية، وهو ما أثر على التوازن الاقتصادي وتذبذب الناتج المحلي للدول بتراجع الطلب في أغلب قطاعات الأعمال باستثناء قطاع الدواء والصيدلة. بالنتيجة انتعش قطاع الصناعة الدوائية انتعاشا غير مسبوق، وحتى خروج اللقاح ودواء علاج فيروس كوفيد 19 للعلن، من المتوقع أن يحقق أرقاما قياسية في المبيعات والصادرات، ويقيم مالية أكثر من أزمات الأوبئة السابقة الملاريا والإيبولا وغيرها، فضلا عن أن سعر ذلك اللقاح، من المتوقع أن يكون غير عادل، وإنما يكون وفق إستراتيجية الكشط بحيث يبدأ بأعلى المستويات لمدة معينة ثم ينخفض تدريجيا.⁽¹⁾

(1) هاني عبد المالك، أزمة كورونا العالمية (2020) وفرصة نمو أعمال الصناعة الصيدلانية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 5/العدد 1(2021)،

خلاصة الفصل:

أزمة كورونا الصحية التي شهدتها العالم في نهاية 2019 وبلغت أوجها في الثلاثي الأول من 2020 شهدت فيها معظم القطاعات تراجعاً حاداً نتيجة الإغلاق الكبير الذي فرضته الجائحة وما زاد الوضع تعقيداً حالات عدم اليقين المتكررة من الوفاء وظهور سلالات جديدة متحورة من الفيروس والتي أودت بحياة الملايين من البشر هذه الأزمة الصحية التي لم يشهد لها التاريخ على الإطلاق فقد كانت أزمة متفردة حيث انبثقت منها عدة أزمات، أزمة صحية، أزمة سياسية وأزمة اقتصادية، ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة فيروس كورونا كوفيد-19 في جانبه الصحي من حيث التعريف وأعراضه وطرق الانتقال العدوى بفيروس كورونا معروف ضمن الفيروسات التاجية التي عرفت من قبل إلا أنه في عام 2019 ظهر بصفة أكثر شراسة وخطورة وكان له الأثر البالغ على النظام العالمي.

كما تطرقنا إلى تأثير كورونا كوفيد-19 على الأداء الاقتصادي والذي أبرز مدى وشدة الأزمة حيث أكدت التقارير للهيئات الرسمية الدولية بأن مجمل القطاعات شهدت تراجعاً كبيراً في معدلاتها المسجلة من بداية نقشي الفيروس وبنسبة أكبر على قطاع السياحة الذي شهد أدنى مستويات له تاريخياً بسبب الإجراءات الصحية المفروضة على الأشخاص وحركة النقل والأسفار العالمية والتي مثلت الإجراء الأكثر تبنيًا من مختلف دول وحكومات العالم.

الفصل الثالث: تحليل تدفقات رؤوس الأموال الدولية في ظل أزمة كورونا

تمهيد

المبحث الأول: تحليل تدفقات رؤوس الأموال على المستوى الدولي قبل أزمة كورونا

المبحث الثاني: أثر أزمة كورونا على تدفقات رؤوس الأموال الدولية

المبحث الثالث: الحلول المقترحة لتحسين تدفقات رؤوس الأموال في ظل أزمة كورونا

تمهيد:

تعكس تدفقات رؤوس الأموال الدولية الهائلة الدرجة الكبيرة للانفتاح والترابط الاقتصادي بين مختلف مناطق العالم، كما أدت أزمة كورونا إلى اضطرابات كبيرة في هذه التدفقات، حيث ان السياسات التحفظية والاجراءات الوقائية وخاصة اجراءات غلق الحدود والانغلاق التام في بعض البلدان عن الخارج، جعل تدفقات الاموال يتقلص وينعدم في بعض الاوقات تبعا لتغير سياسات البلدان حسب الحالة الوبائية وحسب الظروف الصحية في البلد أو المنطقة

وسنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على تدفقات رؤوس الأموال التي اتبعتها الدول المتقدمة والدول النامية قبل وبعد أزمة كورونا، واعتمدنا في دراستنا على ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تحليل تدفقات رؤوس الأموال على المستوى الدولي قبل أزمة كورونا.

المبحث الثاني: أثر أزمة كورونا على تدفقات رؤوس الأموال الدولية.

المبحث الثالث: الحلول المقترحة لتحسين تدفقات رؤوس الأموال في ظل أزمة كورونا.

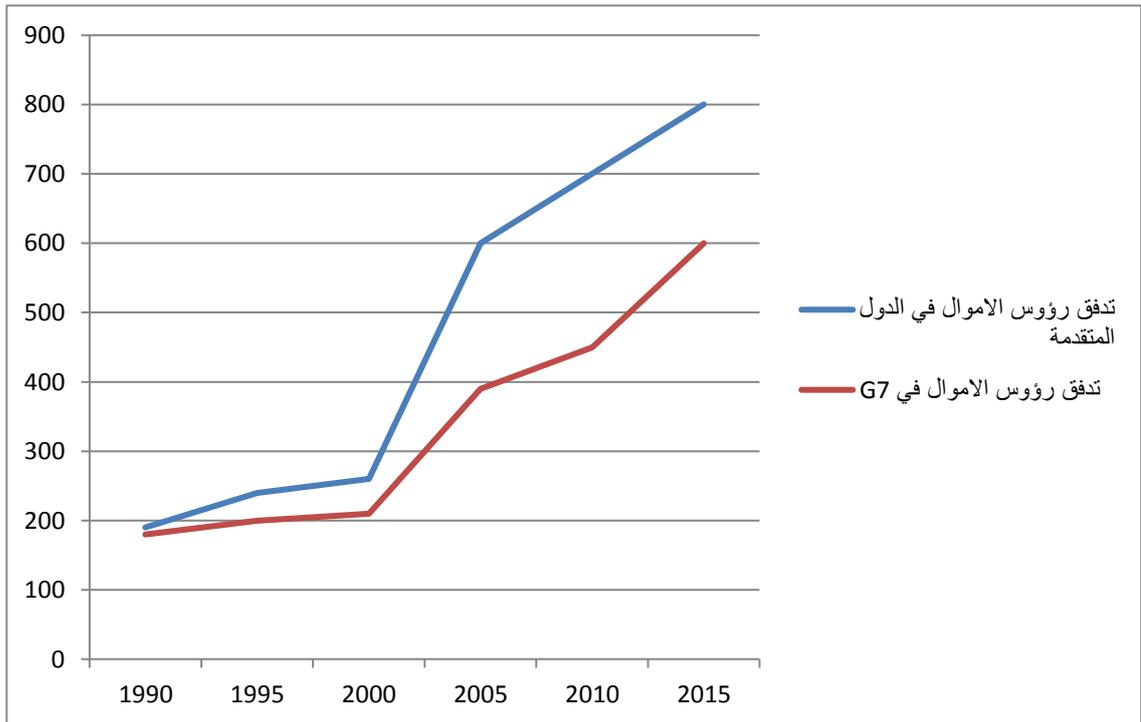
المبحث الأول: تحليل تدفقات رؤوس الأموال على المستوى الدولي قبل أزمة كورونا

عرفت الحركة الدولية لرؤوس الأموال العديد من التحولات تاريخيا سواء من حيث تركيبتها أو نظرة الدول المستضيفة لها، فبعد أن كانت مرتبطة بعمليات اقتصادية، كتسوية المدفوعات الدولية (إقراض واقتراض) وتمويل التجارة الدولية. تعاضم حجم التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بغرض استثمار رأس المال وتحقيق عائد من وراء ذلك وزاد الاهتمام بهذا الموضوع نتيجة عولمة النشاط الاقتصادي وزيادة نشاط الشركات متعددة الجنسيات ودورها في إعادة هيكلة الإنتاج العالمي والتجارة الدولية وعمليات نقل التكنولوجيا في ظل عالم يتزايد فيه التكامل الاقتصادي والتحرير المالي وتقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

المطلب الأول: الوضعية العالمية لتدفقات رؤوس الأموال في الدول المتقدمة قبل أزمة كورونا

وقد اطلعنا على احصائيات البنك الدولي في السنوات الاخيرة وابتداء من سنة 2000 إلى سنة 2015 لمعرفة حجم التدفقات المالية في الدول المتقدمة قبل حدوث أزمة كورونا ويمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم 8: تدفق رؤوس الأموال قبل أزمة كورونا



المصدر: البنك الدولي

نلاحظ من الشكل تدفقات رؤوس الاموال في كل من الدول السبع الكبار (ألمانيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة)، كما يبين الشكل أيضا تدفقات رؤوس الاموال في الدول المتقدمة الأخرى، ونلاحظ ان التدفقات في الدول المتقدمة الأخرى ولغاية سنة 2000 متقاربة نوعا ما مع

الفصل الثالث.....تحليل تدفقات رؤوس الاموال الدولية في ظل أزمة كورونا

التدفقات في رؤوس الاموال للدول السبع الكبار، لكن بعد سنة 2000 بدأ الفارق يرتفع وخصوصا سنة 2005، ويرجع هذا الى النمو الهائل والكبير للاقتصاد الصيني الذي زاد في التطور مع مرور السنوات وخاصة منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا.

جدول رقم 3: حجم ومعدل النمو السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة (2003 - 2014) (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي سنة 2014).

| السنوات | تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (مليار دولار) | معدل النمو السنوي |
|---------|--|-------------------|
| 2003 | 552 | |
| 2004 | 682.7 | 23.69% |
| 2005 | 927.4 | 35.84% |
| 2006 | 1393.2 | 50.22% |
| 2007 | 1871.7 | 34.34% |
| 2008 | 1489.6 | -20.41% |
| 2009 | 1186.4 | -20.35% |
| 2010 | 1328.1 | 11.94% |
| 2011 | 1563.7 | 17.74% |
| 2012 | 1402.9 | -10.29% |
| 2013 | 1467.2 | 4.59% |
| 2014 | 1750.00 | -16.29% |

المصدر: بناء على معطيات قاعدة بيانات مؤتمر المتحدة للتجارة والتنمية

حدثت تدفقات رأسمالية كبيرة من البلدان المتقدمة إلى الاقتصاديات الناشئة، وقد توقفت هذه التدفقات بصورة مفاجئة في عام 2008، ولكن خلافاً للأحداث التي وقعت في الماضي، لم يكن هذا التوقف المفاجئ ناجماً لا عن حدوث زيادة في أسعار الفائدة في البلدان المتقدمة ولا عن تسجيل قدر مفرط من العجز في الحساب الجاري أو مشاكل في خدمة الديون في الاقتصاديات الناشئة. بل يبدو أنه كان ناتجاً عن حالة عدم

الفصل الثالث.....تحليل تدفقات رؤوس الاموال الدولية في ظل أزمة كورونا

اليقين من التداعيات المحتملة للأزمة المالية على هذه الاقتصاديات الأخيرة، ومحاولات المستثمرين الدوليين الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من المستوى الإجمالي لتعرضهم للمخاطر، وعندما عادت التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى أسواق الاقتصاديات الناشئة إلى الارتفاع في عامي 2010 و 2011، كان هذا أيضاً تطوراً غير عادي، لأن حالات التوقف المفاجئ للتدفقات عادة ما تعقبها فترة ممتدة من ركود التدفقات الواردة إلى هذه البلدان أو حتى التدفقات الخارجة منها. وفي مواجهة تراجع فرص تحقيق الربح في المراكز المالية الرئيسية، كان من الممكن توقع أن يجد المستثمرون ما يشجعهم في العودة السريعة إلى الاقتصاديات الناشئة، على اعتبار معدلات النمو الاقتصادي الجيد، بالإضافة إلى تصور أن النظم المالية لهذه الاقتصاديات تعتبر أكثر استقراراً من مثيلاتها في البلدان المتقدمة، غير أن توقع ارتفاع مستوى المخاطر المتصلة بالديون السيادية لبعض هذه البلدان، عاد ليحد مرة أخرى من التدفقات الرأسمالية إلى الاقتصاديات الناشئة، حيث سعى المستثمرون للتقليل من المستوى الإجمالي للمخاطر التي تنطوي عليها حواظ استثمار.

الانخفاض الحاد في التدفقات الوافدة سنة 2012 يقلب انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة رأساً على عقب، فالتدفقات الوافدة هبطت في 23 من أصل 38 اقتصاداً متقدماً في عام 2012-2011، ويعزى هذا الهبوط الحاد بنسبة 32% في المائة إلى تراجع بنسبة 41% مسجل في الاتحاد الأوروبي وتراجع بنسبة 26% مسجل في الولايات المتحدة، وانخفضت التدفقات الوافدة إلى أستراليا ونيوزيلندا على التوالي بنسبتي 13% و33%. وعلى النقيض من ذلك سجلت التدفقات الوافدة إلى اليابان قيمة إيجابية بعد سنتين التدفقات الوافدة متتاليتين من الهروب الصافي للاستثمارات، كما شهدت المملكة السياسات العامة لاسيما في اوروبا ويعزى الانخفاض العام إلى ضعف لاسيما في أوروبا، فضلاً عن فتور الاستثمار في الصناعات الاستخراجية. وعلاوة على ذلك، فإن المعاملات الداخلية في الشركات مثل القروض الداخلية للشركات - التي تميل بطبيعتها إلى التقلب- أثرت في انخفاض التدفقات في عام 2012.

الجدول 4: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الفئات الرئيسية في العالم خلال (2003- 2015).

| الدول المتقدمة | | | الدول النامية | | | الدول الانتقالية | | |
|----------------|------------------------------------|-----------------------------|-------------------|-----------------------------|------------------------------------|-----------------------------|-------------------|--|
| السنة | حجم التدفقات الواردة (مليار دولار) | النسبة من التدفقات العالمية | معدل النمو السنوي | النسبة من التدفقات العالمية | حجم التدفقات الواردة (مليار دولار) | النسبة من التدفقات العالمية | معدل النمو السنوي | |
| | | | | | | | | |

الفصل الثالث.....تحليل تدفقات رؤوس الاموال الدولية في ظل أزمة كورونا

| | | | | | | | | | |
|------|----|-------|------|-----|-------|------|-----|---------|------|
| | 3% | 17.8 | | 36% | 195.5 | | 61% | 337.1 | 2003 |
| 63% | 4% | 28.9 | 35% | 38% | 263.7 | 17% | 57% | 395.5 | 2004 |
| 6% | 3% | 28.3 | 26% | 35% | 331.7 | 49% | 62% | 587.7 | 2005 |
| 92% | 4% | 58.8 | 21% | 29% | 402.9 | 60% | 67% | 943.2 | 2006 |
| 48% | 5% | 87.2 | 30% | 28% | 525.5 | 37% | 68% | 1289.4 | 2007 |
| 35% | 8% | 117.3 | 10% | 39% | 578.4 | -38% | 54% | 801.9 | 2008 |
| -47% | 5% | 61.7 | -20% | 39% | 465.3 | -18% | 55% | 654.3 | 2009 |
| 3% | 5% | 63.6 | 34% | 45% | 625.3 | 7% | 50% | 699.8 | 2010 |
| 25% | 5% | 79.2 | 7% | 43% | 675.1 | 17% | 52% | 817.4 | 2011 |
| -18% | 4% | 64.7 | -2% | 44% | 658.7 | -4% | 52% | 787.3 | 2012 |
| 30% | 6% | 84.5 | 1% | 46% | 662.4 | -14% | 48% | 691.02 | 2013 |
| -33% | 4% | 56.4 | 5% | 55% | 698.4 | -23% | 41% | 522.04 | 2014 |
| -38% | 2% | 34.99 | 9% | 43% | 764.6 | 84% | 55% | 962.496 | 2015 |

المصدر: بناء على معطيات قاعدة بيانات مؤتمر المتحدة للتجارة والتنمية

يظهر من خلال الجدول رقم 4 كيف انقلبت الموازين بخصوص استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فبعدما كانت الدول المتقدمة تستقطب النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لا تقل عن 60% قبل الأزمة المالية، بدأت هذه النسبة في التراجع بداية من سنة 2008، بالتزامن مع ذلك ارتفعت حصة الدول النامية لتقترب من نظيرتها الدول المتقدمة قبل أن تتجاوزها سنة 2014 حيث استقطبت الدول النامية نسبة 55% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، ويعزى ذلك إلى أن الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة العالمية الناتج عن الأزمة المالية سجل في البلدان المتقدمة. تشير معدلات النمو السنوية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول المتقدمة إلى تسجيل معدلات نمو سالبة خاصة في فترة اشتداد الأزمة، حيث وصلت نسبة التراجع إلى -38% سنة 2008، قبل أن تنتعش قليلا وتسجل معدلات نمو إيجابية حتى و إن كانت متواضعة 7%، 17% سنتي 2010 و 2011 على التوالي، لتعاود التراجع في

الفصل الثالث.....تحليل تدفقات رؤوس الاموال الدولية في ظل أزمة كورونا

السنوات الثلاثة التالية (2012، 2013، 2014) وتسجل معدلات نمو سالبة، في حين عرفت سنة 2015 نموا معتبرا وصل إلى %84.

في المقابل لم يظهر أثر كبير للأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول النامية باستثناء سنة 2009 حيث سجلت معدل نمو سالب بلغ (-20%) واستفادت الدول الانتقالية من تراجع الاستثمار الأجنبي المتدفق في أنحاء أخرى من العالم جراء الأزمة المالية، وحققت مستويات قياسية من تدفق الاستثمار إليها، حيث انتقل حجم هذه التدفقات من 87.2 مليار دولار سنة 2007 إلى 117.3 مليار دولار سنة 2008، قبل أن تتراجع في السنوات الموالية للأزمة.

المطلب الثاني: الوضعية العالمية لتدفقات رؤوس الاموال في الدول النامية قبل أزمة كورونا

الدول النامية تعتبر من بين الدول الأكثر تعرضا لأضرار كورونا وما صاحب هذا الوباء من اغلاق، حيث انه من طبيعة هذه البلدان التبعية المطلقة أو النسبية للدول المتطورة بالتالي فان الاضرار تكون مضاعفة على هذه الدول.

الجدول 5: تدفق رؤوس الاموال الصافية إلى الدول النامية (بمليارات الدولارات)

| 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | |
|------|-------|-------|-------|-------|--------|--------|--------|-------|------------------------------|
| 352 | 300.1 | 339.6 | 234.8 | 184.4 | 695.5 | 253.1 | 290.4 | 232 | تدفقات رؤوس الاموال الخاصة |
| 412 | 328.7 | 296.3 | 240.8 | 439 | 417.2 | 258.3 | 252.5 | 187.2 | استثمارات مباشرة صافية |
| 25.5 | 32.2 | 32.8 | 91.5 | -82.5 | 86.9 | -36.9 | 32.4 | 23.7 | استثمارات المحفظة |
| 41 | -22.2 | 40.2 | 84.6 | -94.8 | -103.1 | -187.6 | 116.2- | 65.1 | تدفقات رؤوس الاموال العمومية |

المصدر: صندوق النقد الدولي، *Perpectives de l'économie mondiale, reprise, risque et rééquilibrage*, octobre 2018, page 208

من خلال الجدول رقم 5 يظهر أن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة أصبحت أكثر سيطرة في إجمالي تدفقات رؤوس الأموال كما تسيطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات محفظة الأوراق المالية ضمن هذه

الفصل الثالث.....تحليل تدفقات رؤوس الاموال الدولية في ظل أزمة كورونا

التدفقات الخاصة. ويبدو كذلك أن استثمارات المحفظة هي أكثر تقلبا مقارنة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث نلاحظ كيف تراجعت استثمارات المحفظة في سنة 2013-2014 حيث انتقلت من 86.9 مليار دولار إلى 82.5 مليار دولار، ولم تعرف استثمارات الأجنبية المباشرة ذلك التراجع.

في ظل التغيرات التي شهدتها الساحة المالية الدولية كظهور الابتكارات المالية وعقود المبادلة اعتمدت الدول النامية سياسات تصحيحية وهيكلية أدت إلى تحسين البيئة الاقتصادية مما جلب تدفقات رؤوس الأموال إليها من جديد لتصل سنة 2013 إلى 1،2 بليون دولار أمريكي. إلا أن هذه تدفقات تراجعت لتتخفف إلى أدنى مستوى أي 6،339 مليون دولار أمريكي سنة 2016.

لقد أصبحت الدول النامية تتخوف من تزايد وتيرة تدفق رؤوس الأموال إليها لما لذلك من أثر على الاستقرار المالي وعلى أسعار الصرف إذ أنها تمكنت من استخلاص الدروس والعبر من الأزمات السابقة لا سيما الأزمة الآسيوية منها. وأدركت أن هذه التدفقات الهائلة لرؤوس الأموال إليها تؤدي إلى نقل عدوى الإختلالات الخارجية عند تدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية.

المبحث الثاني: أثر أزمة كورونا على تدفقات رؤوس الاموال الدولية

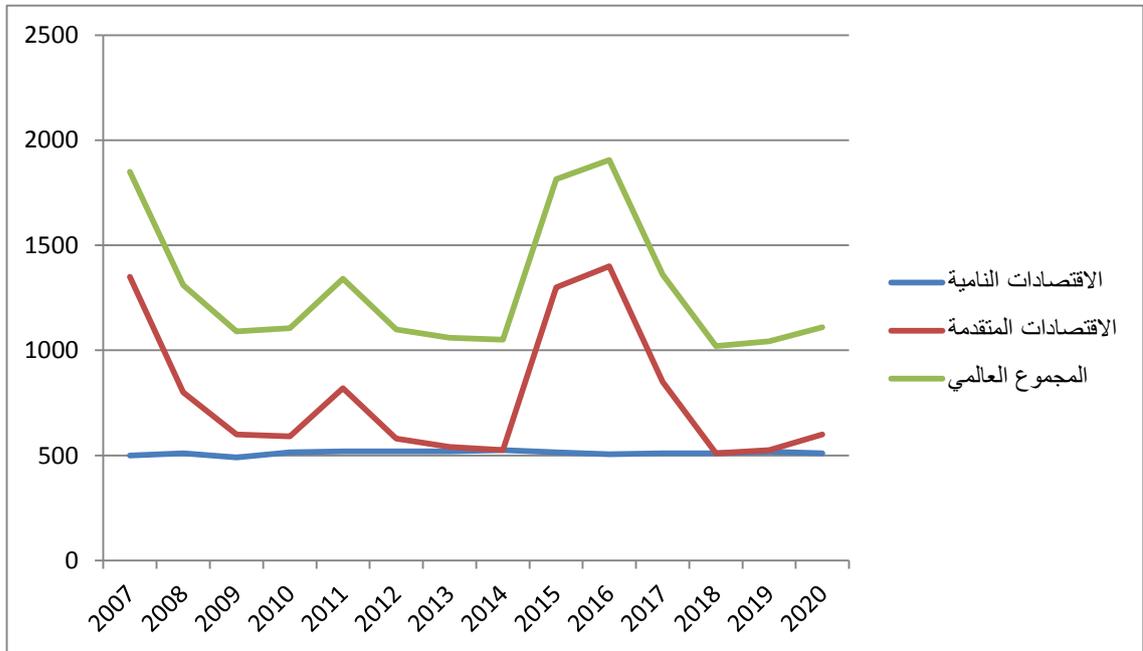
ألقت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة. فقد أدت الإجراءات الضرورية لاحتواء الفيروس إلى إحداث هبوط اقتصادي. وهناك درجة كبيرة من عدم اليقين في الوقت الراهن حول مدى حدتها وطول مدتها. ويوضح آخر عدد من تقرير الاستقرار المالي العالمي أن النظام المالي وقع عليه تأثير حاد بالفعل، ويمكن أن يؤدي احتدام الأزمة إلى التأثير على الاستقرار المالي العالمي.

المطلب الأول: أثر أزمة كورونا على الإستثمار الأجنبي المباشر

عانت تدفقات الاستثمار العابر للدول من تباطؤ ملحوظ منذ مرحلة ما بعد الازمة المالية العالمية لعام 2008، حيث لم تتعافى كلياً من اثار هذه الازمة والتباطؤ الاقتصادي الذي تلاها، وكذلك من تراجع التوجه نحو العولمة، والاجراءات التي اتبعتها بعض الدول الرئيسية من اجل تشجيع الاستثمار في الداخل وتقليص خروج الاستثمارات للخارج لتصل بها أزمة كورونا الصحية والتي أثرت بشكل كبير على تدفقاتها ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 9: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على نطاق العالم وحسب مجموعة الاقتصادات

2020-2007



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الاونكتاد

الفصل الثالث.....تحليل تدفقات رؤوس الاموال الدولية في ظل أزمة كورونا

أدت جائحة كورونا الى انخفاض كبير في الاستثمار الاجنبي المباشر على الصعيد العالمي في عام 2020، لتعود تدفقاته الى المستوى الذي كانت عليه في عام 2005، وأثرت الازمة تأثيرا سلبيا هائلا على أكثر أنواع الاستثمار انتاجية، أي الاستثمارات التأسيسية في المشاريع الصناعية ومشاريع البنى التحتية، ويعني ذلك أن الانتاج الدولي، الذي يشكل محركا للنمو الاقتصادي والتنمية على الصعيد العالمي، قد تضرر بشدة، وقد تراجعت قيمة الاستثمار الاجنبي ب45 بالمئة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وبنسبة 16 بالمئة في افريقيا، وفي المقابل زادت التدفقات في اسيا بنسبة 4 بالمئة، لتستأثر المنطقة بنصف الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي في عام 2020، وسجلت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية انخفاضا شديدا بنسبة 58 بالمئة.

نلاحظ من الشكل انخفاض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالي بنسبة 35 بالمئة في عام 2020، لتصل الى تريليون دولار بعد أن بلغت 1.5 تريليون في العام السابق. وأدت عمليات الاغلاق في جميع انحاء العالم للتصدي لجائحة كورونا الى ابطاء المشاريع الاستثمارية القائمة، ودفعت افاق الركود الشركات متعددة الجنسيات الى اعادة تقييم المشاريع الجديدة، وشهدت الاقتصادات المتقدمة اشد انخفاض، حيث تراجع الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 58 في المئة، ويرجع ذلك جزئيا الى اعادة هيكلة الشركات والتدفقات المالية داخل الشركات.

أما في الاقتصاديات النامية، فقد انخفض الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة أكثر اعتدالا وصلت إلى 8 في المائة، مما يعزى أساساً إلى صمود التدفقات في آسيا. ونتيجة لذلك، شكلت الاقتصادات النامية ثلثي (3/2) الاستثمار الاجنبي المباشر بعد أن كانت تستأثر بأقل بقليل من النصف في عام 2019.

وتركز أثر الجائحة على الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي في النصف الاول من عام 2020، أما في النصف الثاني، فقد انتعشت عمليات الدمج والتملك عبر الحدود وصفقات تمويل المشاريع الدولية انتعاشا كبيرا.

وثمة تباين بين أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر وأنماط المشاريع الجديدة، حيث تتحمل البلدان النامية وطأة تراجع الاستثمار، ففي هذه البلدان، انخفض عدد المشاريع التأسيسية المعلنة بنسبة 42 بالمئة، وانخفض عدد صفقات تمويل المشاريع الدولية المهمة للبنى التحتية بنسبة 14 بالمئة، أما في الاقتصادات المتقدمة، فقد تراجعت الاستثمارات التأسيسية بنسبة 19 بالمئة، بينما زاد تمويل المشاريع الدولية بنسبة 8 بالمئة، وهذا حسب تقرير الاستثمار العالمي⁽¹⁾.

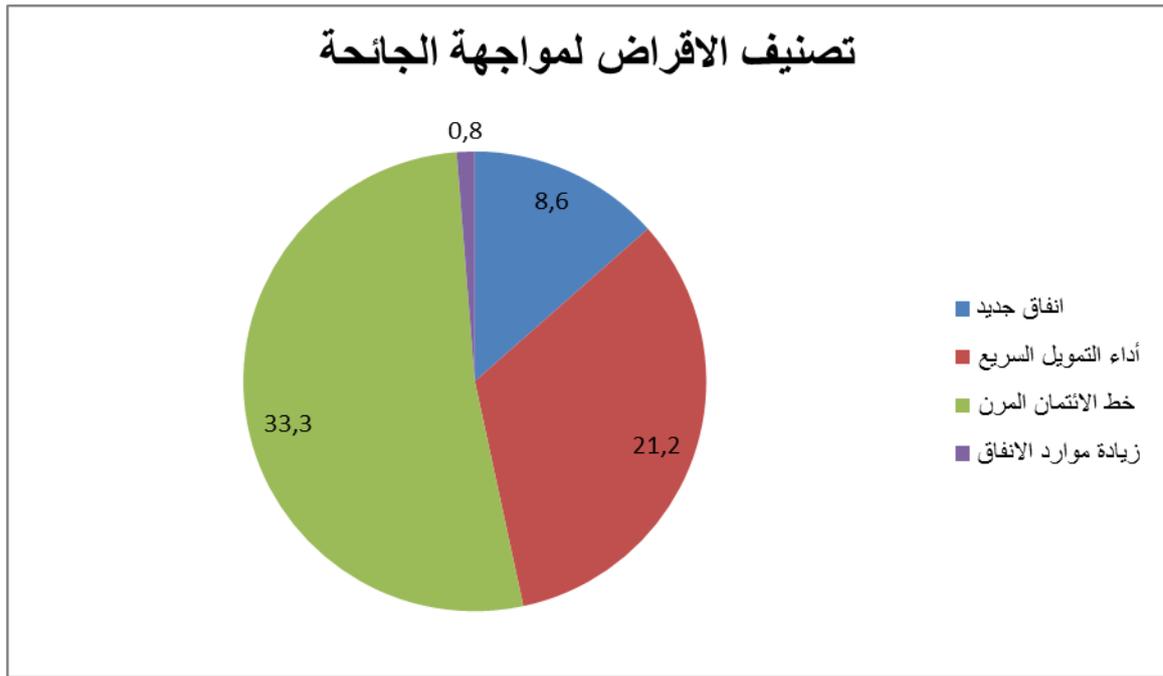
(1) الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2021، الاستثمار في انتعاش مستدام، استعراض عام، 2021

المطلب الثاني: أثر أزمة كورونا على القروض الدولية

نظرا لعدم اليقين غير المسبوق والتأثير الاقتصادي الحاد اللذين أحدثتهما جائحة كوفيد-19، إلا أننا نلاحظ استمرار وزيادة في القروض المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وحسب اخر احصائيات صندوق النقد الدولي فقد تم تقديم المساعدات المالية والقروض لنحو 80 بلدا وذلك من خلال أدوات الاقراض الطارئ والاقراض الوقائي وبالإضافة إلى ذلك، أبدى أكثر من 30 بلد الاهتمام بالبرامج التي يدعمها الصندوق لإعادة بناء شبكات الأمان المالي، والتعامل مع التبعات الفورية للجائحة⁽¹⁾.

ولمساعدة البلدان الأعضاء على تجاوز هذه الجائحة التي تظهر مرة كل قرن، تتكيف برامج الإقراض التي يبتئها الصندوق - من خلال الابتكار وزيادة المرونة - البنك الدولي اعدت تقريرا مفصلا حول القروض التي تمنحها جراء هذه الجائحة وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 10: تصنيف الاقراض لمواجهة الجائحة (المبلغ بمليارات حقوق السحب الخاصة)



المصدر: <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/09/18/blog-imf-lending-during-the-pandemic-and-beyond>

من الشكل رقم 10 يمكن إضافة ملاحظة قيمة اداء التمويل السريع RFI والذي بلغ 21.2 مليار حقوق السحب الخاصة ويعتبر اداء التمويل السريع مساعدات مالية عاجلة لكل البلدان الاعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات ماسة. وقد أنشئت هذه الاداة في سياق عملية إصلاح أوسع نطاقا تهدف إلى زيادة مرونة

⁽¹⁾OECD, COVID-19 and Global Capital Flows; 03/07/2020, <https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-and-global-capital-flows-2dc69002/>, seen on June 15, 2022

الفصل الثالث.....تحليل تدفقات رؤوس الاموال الدولية في ظل أزمة كورونا

الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق لتلبية الاحتياجات المتنوعة للبلدان الاعضاء. وتحل "أداة التمويل السريع" محل سياسة المساعدة الطارئة التي كان الصندوق يطبقها في مجموعة واسعة من الدول، كما نلاحظ زيادة موارد الانفاق 0.8 مليار حقوق السحب الخاصة⁽¹⁾.

على الرغم من أن القطاع العائلي وقطاع الشركات كانا الأشد تأثراً بالأزمة على نحو مباشر، فإن لتداعيات أزمة كورونا انعكاسات على الاقتصاد بأكمله من خلال قنوات عديدة يعزز بعضها بعضاً تربط بين السلامة المالية التي يتمتع بها هذان القطاعان والمؤسسات المالية والحكومات. وبسبب هذا الترابط، من الممكن أن تنتشر المخاطر المالية المتزايدة في أحد القطاعات بسهولة وتؤدي إلى زعزعة استقرار الاقتصاد الأوسع نطاقاً إذ تركزت دون مواجهة. وعندما يتعرض القطاع العائلي وقطاع الشركات لضغوط مالية، يواجه القطاع المالي مخاطر أكبر من حيث عدم سداد القروض، ويصبح أقل قدرة على توفير الائتمان. وبالمثل، عندما يتدهور المركز المالي للقطاع العام، نتيجة ارتفاع الديون وخدمة الدين على سبيل المثال، قد تضعف قدرته على دعم القطاع العائلي وقطاع الشركات. وهذه العلاقة ليست محددة سلفاً. ويمكن لسياسات المالية العامة والقطاع النقدي والقطاع المالي جيدة التصميم مواجهة هذه المخاطر المتشابكة والحد منها، ويمكن أيضاً أن تساعد في تحويل الروابط بين قطاعات الاقتصاد المختلفة من "حلقة الهلاك" المفرغة إلى حلقة حميدة.

ومن ثم، تُعد إدارة المخاطر المالية المترابطة التي يتعرض لها القطاع العائلي وقطاع الشركات والبنوك والحكومات والحد منها أمراً أساسياً لتحقيق التعافي الاقتصادي في البلدان النامية.

المطلب الثالث: أثر أزمة كورونا على المساعدات الدولية

بينما اتواصل أزمة كوفيد-19 إثارة موجات الصدمات المتلاحقة في جميع أنحاء العالم، فإن البلدان النامية منخفضة الدخل تعاني بصفة خاصة من صعوبة موقفها الذي يعوق قدرتها على الاستجابة. فقد تضررت هذه البلدان بشدة من الصدمات الخارجية فضلاً عن معاناتها من انكماشات داخلية حادة نتيجة تفشي الفيروس وإجراءات الإغلاق العام لاحتوائه. وفي نفس الوقت، فإن نقص الموارد وضعف المؤسسات يحدان قدرة العديد من حكومات البلدان النامية منخفضة الدخل على دعم اقتصاداتها⁽²⁾.

ومن المرجح أن يصل النمو هذا العام إلى حالة توقف تام في البلدان النامية منخفضة الدخل، مقارنة بنمو قدره 5% في 2019. كذلك، في غياب الجهود الدولية المتواصلة لدعم تلك البلدان، فإن الآثار الغائرة

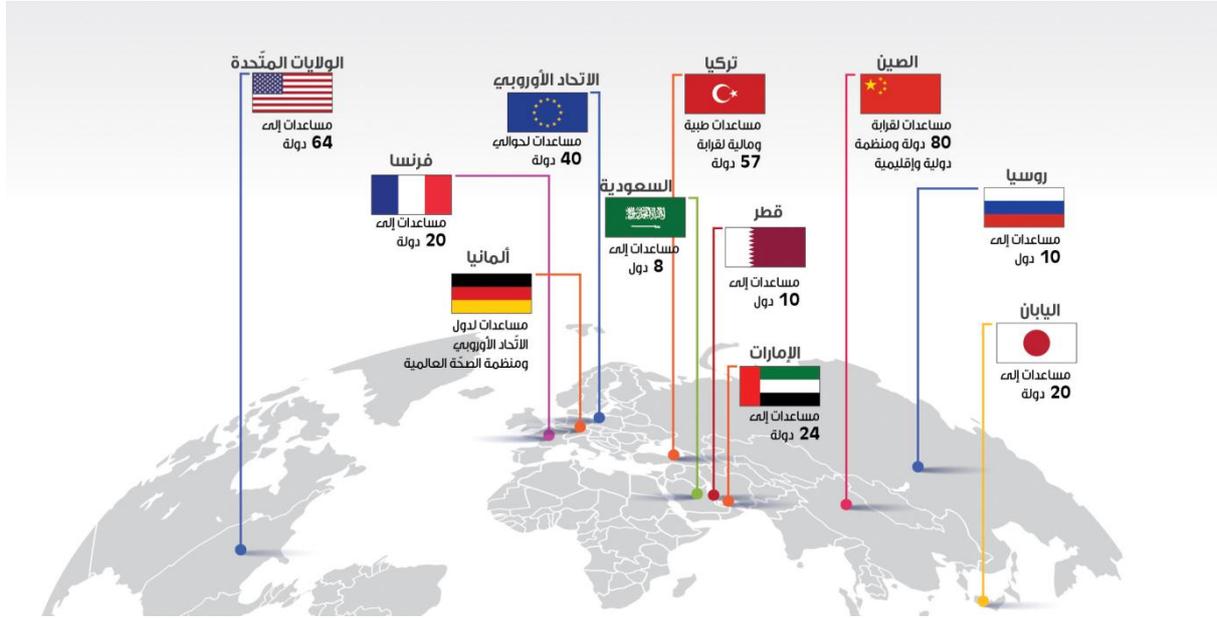
(1) Khalid Elfayoumi , Martina hengge IMF, IMF Working Paper, Capital Markets, COVID19 and Policy Measures, IFM, WP/21/33, Page 10

(2) وسيل اية، "المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة". مجلة سياسات عربية، العدد 14، 1-5-2015، ص77-81.

الفصل الثالث.....تحليل تدفقات رؤوس الاموال الدولية في ظل أزمة كورونا

الدائمة ستؤدي على الأرجح إلى الإضرار بآفاق التنمية، وتفاقم عدم المساواة، والمخاطرة بمحو التقدم المحرز على مدار عقد كامل في الحد من الفقر .

الشكل رقم 11: أهم الدول التي قدمت مساعدات أثناء جائحة كورونا



Source : <https://www.turkpress.co/node/71219>

من الشكل رقم 11 يتضح لنا أن الصين كانت في صدارة الدول المقدمة للمساعدات لحوالي 80 دولة، ثم تلتها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بمساعدتها ل 64 دولة، وهذا قد يبدو شيء طبيعي باعتبار ان الدولتين تعدان أقوى دولتين اقتصاديتين في العالم، البلدان العربية كان لها جزء في المساعدات، حيث قامت الامارات وقطر السعودية بإرسال مساعدات ل 24 و 10 و 8 دول على التوالي.

لقد ساهمت أزمة كورونا في خلق واقع استثنائي وغير مسبوق، من حيث تضرر معظم دول العالم في آن واحد، بشكل تسبب بعجز القطاعات الصحية في أغنى دول العالم، وحدّ من قدرة الحكومات على التحرك الداخلي والخارجي.⁽¹⁾

لكن هذه الأزمة منحت بعض الدول قدرة على التحرك الدبلوماسي الفعال من خلال أداة المساعدات الإنسانية، مستغلة التغيير الآني في خارطة المحتاجين للمساعدة، وتمكّنت بعض هذه الدول من وضع بصمتها على خريطة المساعدات الدولية لمواجهة كورونا، بما سترك آثارها للاحقة على التموضعات السياسية والاقتصادية .

⁽¹⁾ccorona virus confirmed as pandemic by World Health Organization, BBC, 11/3/2020

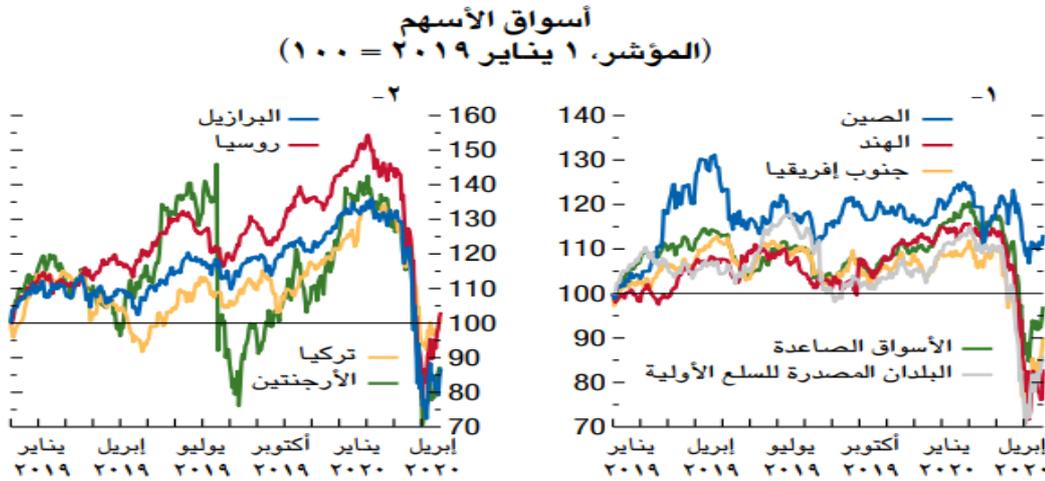
الفصل الثالث.....تحليل تدفقات رؤوس الاموال الدولية في ظل أزمة كورونا

ورغم أن شكل وحجم التغيرات التي ستركه اكورونا على النظام السياسي والاقتصادي الدولي، وعلى هياكل الدول نفسها، مازال غير واضح حتى الآن، وربما يحتاج إلى فترة طويلة بعد انتهاء الجائحة حتى تظهر ملامحه، إلا أن الأدوار الدبلوماسية التي تقوم بها بعض الدول سوف تمنحها بلا شك دفعا إيجابيا نحو تموضع أكثر فاعلية في مرحلة ما بعد الوباء.

المطلب الرابع: أثر أزمة كورونا على الاسواق المالية والدولية

شهدت مؤشرات أسواق الاسهم هبوطا تاريخيا لم يحدث من قبل في شهر واحد، فقد بلغ 32% في وول ستريت حسب مؤشر S&P500، وبلغنا ب 38.6% في مؤشر كاك40 CAC في باريس، أما في طوكيو، فقد انخفضت أسعار الاسهم أكثر من 5% مما أدى إلى فقدان الملايير من الدولارات الامريكية من قيم الشركات المدرجة، وهذا بسبب أنا لمستثمرين أصبحوا غير قادرين على تقييم عواقب الفيروس التاجي، وأن من الاقتصاديين من بدأ بتشبيه الركود الذي سينجم من هذا الوباء بالكساد الكبير⁽¹⁾ 1929.

الشكل 12 : أثر أزمة كورونا على أسواق الأسهم والائتمان في اقتصادات الأسواق الصاعدة



المصادر: مؤسسة Analytics Haver؛ ومؤسسة Data Stream Reuters Thomson؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

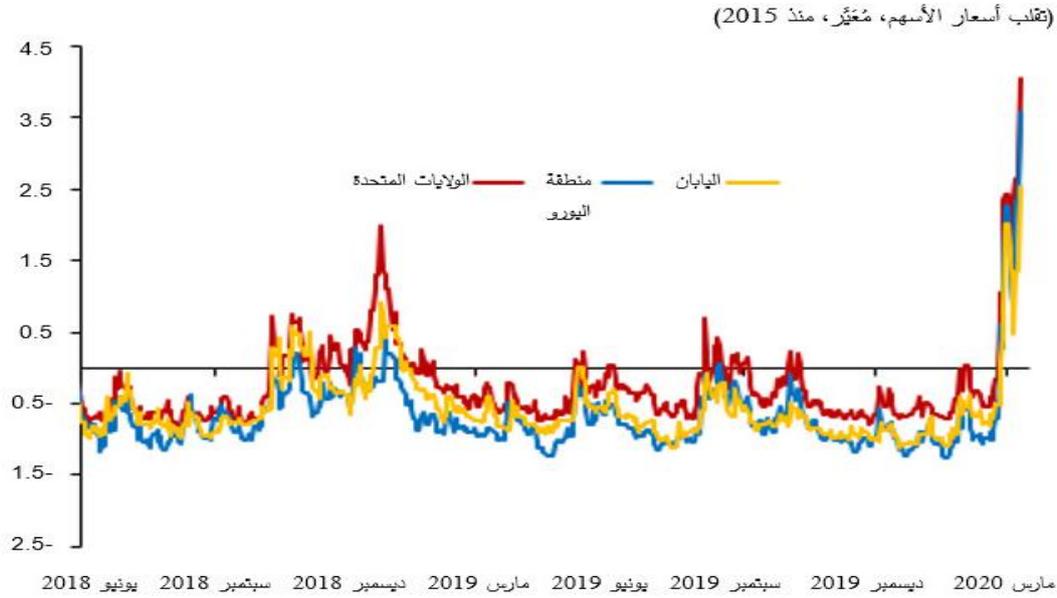
من الشكل رقم 12 نلاحظ تدهور وتراجع كبير في أسواق مؤشرات أسواق الاسهم للبلدان المتقدمة، وهذا في شهر أبريل وهو الشهر الذي بلغ فيه اجتياح فيروس كورونا لكل بلدان العالم وبخاصة البلدان المتقدمة ونظرا للارتباط الكبير لأسواق المالية عبر العالم فإن تداعياته بلغت أشدها، ومع وصول الشركات لمرحلة العسر المالي وتصاعد معدلات التوقف عن السداد، قد تتوقف أسواق الائتمان بشكل مفاجئ، وخاصة في القطاعات

⁽¹⁾عربي حمزة واخرون، دراسة قياسية لأثر جائحة كورونا على الأسواق المالية العربية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 04، 2020

الفصل الثالث.....تحليل تدفقات رؤوس الاموال الدولية في ظل أزمة كورونا

الخطرة كأسواق السندات عالية العائد، وقروض الرفع المالي، وسندات الدين الخاص. وقد حدث توسع سريع في هذه الأسواق منذ الأزمة المالية العالمية، حتى بلغت 9 تريليونات دولار على مستوى العالم، بينما ضعفت الجودة الائتمانية للمقترضين، ومعايير الإقراض، وأوجه الحماية للمستثمرين. ومنذ أوائل مارس، سجلت فروق العائد على سندات العائد المرتفع زيادة حادة رغم انخفاضاتها مؤخراً، وخاصة في القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة مثل السفر الجوي والطاقة. وبالمثل، حدث هبوط حاد في أسعار قروض الرفع المالي - حيث بلغت حوالي نصف الهبوط المشاهد أثناء الأزمة المالية العالمية في نقطة ما. ونتيجة لذلك، رفعت هيئات التصنيف الائتماني تنبؤاتها لعدم السداد بالنسبة للديون المصنفة في درجة المضاربة لتصل إلى مستويات فترات الركود، كما حدث ارتفاع حاد في حالات عدم السداد المشار إليها ضمناً من جانب السوق.

الشكل رقم 13: أثر أزمة كورونا على أسهم الأسواق العالمية في الدول المتقدمة



المصدر: مؤسسة Bloomberg وبورصة شيكاغو لعقود الخيار، وحسابات خبراء البنك الدولي

نتج عن الاضطراب الاقتصادي المرتبط بجائحة كورونا اثار بالغة على مختلف الاسواق المالية الدولية، حيث شهدت معظم هذه الاسواق تراجعاً في نشاطها نتيجة الانتشار السريع والواسع لجائحة كورونا وهو ما أدى إلى سلسلة من الانخفاضات المتواصلة ميزت اهم البورصات العالمية، والتي تسببت في غلق اسواق الاسهم في جميع انحاء العالم.

المبحث الثالث: الحلول المقترحة لتحسين تدفقات رؤوس الأموال في ظل أزمة كورونا

إن جائحة كورونا وعمليات الإغلاق الاقتصادي توجهان ضربة قاسية للاقتصاد العالمي، ولاسيما البلدان النامية وبمقدور هذه البلدان والمجتمع الدولي الآن اتخاذ خطوات لتسريع وتيرة التعافي بعد أن مرَّ أسوأ ما في الأزمة الصحية، والتخفيف من الآثار السلبية طويلة الأجل، حيث بات اتخاذ اجراءات سريعة كرد فعل على انعكاسات أزمة كورونا أمر حتمي.

المطلب الأول: الحلول المقترحة لتحسين تدفقات رؤوس الأموال في ظل أزمة كورونا في الدول النامية

ألقى فيروس كورونا المستجد أكبر ضرر بالاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، مما تسبب في أوسع مجموعة من حالات الركود المتزامنة التي شهدها العالم منذ عام 1870. وعانت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية حالات غير مسبوقة من تدفقات رأس المال إلى الخارج - في الوقت الذي تواجه فيه، كمجموعة، أول ركود واضح يصيبها منذ 60 عامًا .

على الرغم من ذلك، يوجد مسار واحد رئيسي واضح للتعافي أخذ في الظهور وسط هذه الأخبار الكئيبة: يجب على الاقتصادات النامية أن تسعى جاهدة لاستعادة تدفقات رؤوس الأموال وزيادتها، ولاسيما في شكل الاستثمار الأجنبي المباشر. وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تشكل لفترة طويلة لبنة أساسية للبلدان النامية، وعادة ما كانت توفر أكبر مصدر من مصادر التمويل الخارجي - أكثر من المساعدات الإنمائية الرسمية، أو تدفقات حافظة الاستثمارات.⁽¹⁾

الحقيقة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت تتباطأ بالفعل قبل تفشي فيروس كورونا وسط تزايد النزعة الحمائية وأوجه عدم اليقين الأخرى التي أضعفت ثقة المستثمرين. وأضافت هذه الجائحة خطرًا جديدًا - وغير مسبوق - إلى هذا المزيج، فقد جعلت الثقة في أنشطة الأعمال تتراجع إلى أدنى مستوياتها تاريخيًا، وأدت إلى انخفاض متوقع بنسبة 40% في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر. لكن استعادة تلك الثقة ليس بالمهمة المستحيلة. ويلقي تقرير جديد للبنك الدولي الضوء على ما قد يتطلبها الأمر لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويشير إلى أن 2400 من مديري الشركات التنفيذيين الذين شملهم استطلاع للرأي في 10 بلدان من أكبر بلدان الأسواق الناشئة أفادوا بأن انخفاض الضرائب، وانخفاض تكلفة الأيدي العاملة، والوصول إلى الموارد الطبيعية يُعد أقل أهمية لقراراتهم الاستثمارية من الاستقرار السياسي والاقتصادي، ووجود بيئة قانونية وتنظيمية يمكن التنبؤ بها. خلاصة القول هي أن أهم ثلاثة عوامل دافعة لقرارات الاستثمار الأجنبي المباشر تقع بالكامل تحت سيطرة الحكومات.⁽²⁾

(1) هاني عبد الملك مرجع سابق ص 169.

(2) عبيدات ياسين مرجع سبق ذكره ص 68

ويتعين على صانعي السياسات في الاقتصادات النامية اغتنام الفرصة - بأسرع ما يمكن، بمجرد التغلب على حالة الطوارئ الصحية العاجلة. ولديهم فرصة لتحسين الحوافز على المدى الطويل لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر القوية إلى الاقتصادات النامية - التي ستخرج من الأزمة مثقلة بالديون مع محدودية الحيز في المالية العامة لتغطية تكلفة إعادة الإعمار لاحقاً. ولديهم أيضاً فرصة لوضع سياسات تكميلية لضمان ألا تؤدي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تفاقم التفاوتات من خلال استنفاد العمالة الأفضل تعليماً والأعلى مهارة بشكل رئيسي⁽¹⁾ ويظهر أن الحد من المخاطر التنظيمية التي يتعرض لها المستثمرون لها آثار كبيرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - حتى أكبر من آثار الانفتاح التجاري.

ومن شأن خفض المخاطر التنظيمية بمقدار نقطة مئوية واحدة أن يعزز احتمال دخول مستثمر بلداً مضيفاً أو توسيع أعماله فيه بما يصل إلى نقطتين مئويتين، على العكس من ذلك، فإن زيادة نقطة مئوية واحدة في نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي في البلد المضيف تعزز هذا الاحتمال بما لا يزيد عن 0.6 نقطة مئوية.

بالنظر إلى تلك الآثار أنشأ البنك الدولي قاعدة بيانات عالمية جديدة لقياس المخاطر التنظيمية، وهي تتضمن نحو 14 ألف شركة أم تستثمر فيما يقرب من 28 ألف مشروع جديد وتوسعات في مشروعات للاستثمار الأجنبي المباشر في 168 بلداً مضيفاً.

يُعد تحسين الشفافية وتقليل السلطة التقديرية البيروقراطية خطوة أولى مهمة يجب أن تتخذها الحكومات في الاقتصادات النامية

وكانت القدرة التنافسية للاستثمار والحوكمة الرشيدة مؤشرين مهمين على التقدم في البلدان النامية قبل بدء الأزمة بوقت طويل. وقد زاد فيروس كورونا من شدة الحاجة إليهما. إن حجم الأزمة ونطاقها يتطلبان من واضعي السياسات توظيف ترسانتهم الكاملة من أدوات السياسات لإعادة بناء ثقة المستثمرين. ويجب أن يرتقوا إلى مستوى الحدث - من خلال العمل بسرعة وحزم وتعاون⁽²⁾.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتحسين تدفقات رؤوس الأموال في ظل أزمة كورونا في الدول المتقدمة

يجب على الحكومات أن تحد من الضغط على النظام المالي لمنع انهياره المحتمل. فلا شك أن الآثار الامتدادية لتعثر الاسر والشركات ستصل إلى البنوك وسائر النظام المالي، ولمساعدة البنوك في تلبية الطلبات الائتمانية للعملاء، والحيلولة دون التخلف عن السداد ووقوع الازمات المالية، يمكن للسلطات النقدية أن تخفف من تسهيلات الاقراض للبنوك، وأن تضمن توافر السيولة الكافية في النظام. وبصفة خاصة، يمكن للبنك

(1) نفس المرجع ص 87

(2) مرجع نفسه ص 203

الفصل الثالث.....تحليل تدفقات رؤوس الاموال الدولية في ظل أزمة كورونا

المركزي أن يخفض أسعار الفائدة، ويقلل متطلبات الاحتياطي، ويخفض أسعار الاقراض من نافذة الخصم الخاصة به ويطلب آجال استحقاقها، ويعطي الالوية عموماً لوظيفته كمالاً أخيراً للاقراض.

يجب على الحكومات أن تتأكد من تمرير البنوك للسيولة إلى الشركات التي هي في أمس الحاجة إليها. فخلال الازمة المالية العالمية بين عامي 2008 و2010، استخدمت بلدان عدة زيادة إمكانية الحصول على القروض في تعزيز ميزانياتها العمومية، غير أن هذه السيولة لم تمرر بما فيه الكفاية، وخاصة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة ينبغي للحكومة أيضاً أن تلعب دور الملاذ التأميني الأخير، وأن تركز الخسائر الاقتصادية الحقيقية إلى أقصى حد ممكن، وعلى حسب طول الازمة وشدتها⁽¹⁾، يمكن أن تشمل التدابير الأخرى لدعم النظام المالي ما يلي⁽²⁾:

• حماية أنظمة الدفع من أجل الانجاز السريع لمدفوعات الاغاثة المصروفة، والتخفيف من الانخفاض الحاد في تدفق التحويلات المالية، وتمكين العملاء من التعامل حتى في حالة محدودية التعاملات البنكية. ولتحقيق ذلك، قد تحتاج شركات تحويل الاموال إلى الدعم، وتمكين المنصات الرقمية، وتبسيط قواعد العناية الواجبة تجاه العملاء

• تجميد الديون: في حالة اعتماد هذه التدابير، فينبغي ان تكون شاملة لكل سلاسل الدفع، لتجنب معاقبة مؤسست الوسطة،

• احكام التخلف عن سداد الديون مثل تلك التي تم طرحها في إطار خطط تحقيق الاستقرار في امريكا اللاتينية في الثمانينات، والتي توفر التحويل التلقائي لجميع مدفوعات الديون الى العملة المحلية بسعر فائدة أقل بكثير

• الامهال: ربما لزم أيضاً اللجوء اليه ولكن ينبغي ممارسة ذلك بأقصى درجات الحذر.

من المرجح أن تؤدي حالات الكساد الحاد التي تصاحب الجائحة إلى تفاقم تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي والإنتاجية لعدة عقود، وهما المصدران الرئيسيان لتحسن مستويات المعيشة والحد من الفقر. ومما يفاقم من مشكلة عدم المساواة الناتجة عن تباطؤ اتجاه النمو أن الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية تُعد من بين الأشد تضرراً من الجائحة وعملية الإغلاق الاقتصادي - بطرق منها العدوى، وإغلاق المدارس، وتراجع تدفقات التحويلات المالية.

وقد أوهنت التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة الاقتصاد العالمي الهش بالفعل، متسبباً في حالات كساد حاد في الاقتصادات المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية على السواء. ويشير التحليل إلى أن بلدان الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تعاني من ضعف أنظمتها الصحية، وتلك التي تعتمد

(1) مجموعة البنك الدولي، حماية الانسان والاقتصاد، استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد، 2020

(2) مجموعة البنك الدولي، حماية الانسان والاقتصاد، استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد، 2020

الفصل الثالث.....تحليل تدفقات رؤوس الاموال الدولية في ظل أزمة كورونا

اعتمادا كبيرا على التجارة العالمية أو السياحة أو تحويلات المغتربين من الخارج، وتلك التي تعتمد على صادرات السلع الأولية سوف تتضرر بشدة.

وعلى المدى الطويل، ستُخلّف الجائحة أضرارا دائمة من خلال العديد من القنوات، من بينها انخفاض الاستثمارات، وتآكل رأس المال المادي والبشري بسبب إغلاق منشآت الأعمال والانقطاع عن الذهاب إلى المدرسة وفقدان الوظائف، والانسحاب من روابط التجارة العالمية، وسلاسل الإمداد. وستُضعف هذه الآثار الناتج المحتمل - أي الإنتاج الذي يستطيع الاقتصاد تحقيقه عند مستوى التوظيف الكامل والقدرات الكافية- وإنتاجية الأيدي العاملة لفترة طويلة في المستقبل. وستؤدي مواطن الضعف التي كانت قائمة من قبل، وانحسار منافع العائد الديموغرافي، والاختلالات الهيكلية إلى تفاقم حالات الكساد الحاد التي تصاحب الجائحة.

خلاصة الفصل:

يعتبر انتشار فيروس كورونا من أصعب الأوبئة التي عرفت البشرية فقد أدت إلى توقيف عجلة النشاط الاقتصادي وتأثر تدفقات رؤوس الأموال على المستوى الدولي، سواء الدول النامية أو المتقدمة الأمر الذي تكبد خسائر مالية طائلة في مجالات اقتصادية مختلفة.

من خلال هذا الفصل حاولنا إعطاء نظرة حول الوضع العالمي في الدول النامية والمتقدمة لتدفقات رؤوس الأموال على المستوى الدولي قبل أزمة كورونا وبعد انتشارها في العالم، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها أن حالات الكساد الحاد التي صاحبت الأزمة أدت إلى تقادم تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي والإنتاجية لعدة عقود إضافة إلى تمركز الخسائر الاقتصادية الحقيقية إلى أقصى حد سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية.

الخاتمة

الخاتمة

إن التطور الهائل في حجم التدفقات الدولية لرؤوس الأموال جذب الاهتمام بهذه الظاهرة لمحاولة تفسيرها والاستفادة منها، ويعكس الاختلاف فيما يتعلق بتسميتها وماهيتها وتصنيفها، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لمحاولة تحديد مفهوم لتدفقات رؤوس الأموال وتحديد أهم مكوناتها، بالإضافة إلى تحديد هذه التدفقات، والتي تأثرت بجائحة كوفيد-19، حيث شهدت معظم القطاعات الاقتصادية الأساسية تراجعاً حاداً نتيجة الإغلاق الكبير الذي فرضته الجائحة.

لقد كانت آثار جائحة كوفيد-19 وخيمة على الاقتصاد العالمي، حيث شاهدت معظم القطاعات الاقتصادية الأساسية تراجعاً حاداً التي أدت إليها الأزمة، وما زاد الوضع تعقيداً حالات عدم اليقين والموجات المتكررة من الوباء وظهور سلالات جديدة متحورة من الفيروس والتي أودت بحياة الملايين من البشر، هذه الأزمة الصحية التي شهدها العالم منذ 2019 والتي لم تنتهي بعد أدت إلى حدوث أزمة اقتصادية خانقة.

عالجت هذه الدراسة أثر جائحة كورونا على تدفقات رؤوس الأموال الدولية خلال الفترة 1990-2021، حيث أثرت الأزمة بشكل عميق على هذه التدفقات، وبناءً على هذه الدراسة التحليلية توصلنا إلى النتائج التالية:

تقييم الفرضيات:

من خلال ما تم فرضه نتوصل إلى تأكيد:

- الفرضية الأولى: زيادة تدفقات رؤوس الأموال الدولية هي العامل الأكثر نجاعة في مواجهة أزمة كورونا، كما أدت إلى زيادة حدة المنافسة على الأسواق والفرص الاستثمارية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات مما أدى إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال الدولية تعتبر صحيحة لأن التطور الهائل في حجم التدفقات الرأسمالية الدولية يرجع إلى مجموعة العوامل المصاحبة لظاهرة العولمة الاقتصادية، الاستقرار النسبي الذي عرفه النظام النقدي الدولي والتوجه نحو الانفتاح على الأسواق العالمية والاستثمارات الأجنبية، وزيادة نشاط الشركات متعددة الجنسيات، وانخراط أغلب دول العالم في تكتلات اقتصادية.

- الفرضية الثانية: تراجع الاقتصاد الوطني للقوى الاقتصادية الكبرى في ظل أزمة كورونا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث استطاعت الدول النامية والمتقدمة التصدي للتداعيات السلبية لأزمة كورونا من خلال تدفقات رؤوس الأموال الدولية إليها، من خلال دراستنا والنتائج المتوصل إليها تم تحقق من صحة الفرضية الثانية.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا لموضوعنا إلى مجموعة من النتائج:

- أدت جائحة كوفيد 19 إلى انكماش كبير في الاقتصاد العالمي، خاصة في السداسي الأول من عام 2020 نتيجة الإغلاق الذي فرضته الجائحة في العديد من دول العالم.
- يعد قطاع السياحة العالمي أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا بالجائحة، حيث يعد عام 2020 أسوأ عام في تاريخ السياحة العالمية.
- على الرغم من استعادة بعض القطاعات الاقتصادية لعافيتها بشكل جزئي إلا هناك العديد من القطاعات الاقتصادية الأساسية التي لازالت تعاني تبعيات الجائحة نتيجة عدم تحرر الطلب على منتجاتها.
- الاستمرار في تقديم المساعدات المالية من طرف الحكومات أو المنظمات الاقتصادية، خاصة للقطاعات الاقتصادية المتضررة من الجائحة قصد استعادة عافيتها في أقرب وقت.

آفاق الدراسة:

- بالنظر إلى المحددات التي دفعتنا إلى التركيز على بعض جوانب الموضوع، فإننا في الأخير نقترح بعض المواضيع التي تكون مكملة لدراستنا، أبرزها:
- تأثير أزمة كورونا على الأسواق المالية العالمية،
 - دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمة كورونا،

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

❖ الكتب

1. أبو شرار علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
2. أشرف السيد حامد قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2013
3. خلود كمال، سماح طلحي، أثر الاستثمار الأجنبي المحفظي على حجم التداول في بورصة عمان، المجلد الثامن، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني ديسمبر 2021 شناعة زهرة، أثر سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي دراسة حالة سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة 1980-2016 أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2017-2018.
4. سالم رشدي سيد، إدارة التمويل الدولي، دار الرياءة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2004.
5. سمير حسون، الاقتصاد السياسي في تطور الأفكار الاقتصادية ونظرية التوزيع والأسعار.
6. سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1997
7. صلاح الدين حسن اليسي، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، تطور وربط البروصات العربية وتأسيس البورصة العربية الموحدة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 2003
8. ضياء مجيد الموسوي، الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
9. طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية: المفاهيم، إدارة المخاطر والمحاسبة، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2001
10. طاهر مرسى عطية، إدارة الأعمال الدولية.
11. عبد الغفار حنفي، الاستثمار في الأوراق المالية، أسهم - سندات، وثائق الاستثمار، الدار الجامعية. د سنة 2006-2007
12. عرفان تقي الحسيني.
13. علي عيشاوي، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.

14. غبولي أحمد وتوايسية الطاهر، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، المجلد 02 الجزائر 2020.
15. مأمون علي الناصر، التمويل الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
16. محفوظ جبار، عمر عبده سامية، أسواق رأس المال الدولية، الهياكل والأدوات، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 3، بسكرة، الجزائر، 2008.
17. محمد علي ابراهيم العامري، كتاب الإدارة المالية، الطبعة الأولى 2013، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
18. محمد مدحت غسان، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول، قانونية- اقتصادية، سياسية، عمان، دار الراجحة للنشر والتوزيع، 2012
19. مسعود مجيطنة، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون.

❖ المذكرات والمجلات الجامعية

1. أبو نقاب مختار، زواويد لزاهري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص مكن التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، مارس 2018.
2. بن عبد الفتاح دحمان، سعر الفائدة ومحدوديته في علاج الأزمة المالية الراهنة، الملتقى الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2009.
3. بوذريع صاليجة، د.شارف نور الدين، تداعيات جائحة فيروس كورونا على فرص تحقيق التنمية المستدامة عالميا، مجلة جديد الاقتصاد، مجلد16/العدد(2021)
4. حريد رامي، تاميم عبد الكريم، دراسة تحليلية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد علة الاقتصاد العالمي، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد06، السنة2021.
5. حمزة غربي، عيسى بدروني، الأسواق المالية الأوربية في ظل جائحة كورونا -دراسة تحليلية مقارنة-، مجلة الاقتصاد الصناعي(خزارتك)، مجلد10/العدد02(2020).
6. شراد ياسين، تداعيات جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، جامعة فرحات عباس سطيف-1، مجلة تنمية الموارد البشرية مجلد16، العدد2، جوان 2021، ص141.

7. شرفة حكيمة، تطور حركة رؤوس الأموال الدولية ودورها في تمويل التنمية في دول العالم الثالث، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامع الجزائر3، 2013.
8. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، سنة 2008/2007.
9. عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، مذكرة الدكتوراه: الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.
10. كاكي عبد الكريم، آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة شهادة ماجستير، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية.
11. لحو منى، شنفيري صفاء، تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2021/2020.
12. محمد ساحل، عبد الحق بن تقات، الاستثمار الأجنبي المحفزي، مجلة مفاهيم الدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد السادس سبتمبر 2019.
13. نعيم بوعموشة، فيروس كورونا (كوفيد-19) في الجزائر-دراسة تحليلية، مجلة التكوين الاجتماعي، مجلد2، العدد2(جوان2020).
14. هاني عبد المالك، أزمة كورونا العالمية (2020) وفرصة نمو أعمال الصناعة الصيدلانية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد5/العدد1(2021).
15. وسيل آية، "المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة". مجلة سياسات عربية، العدد 14، 1-5-2015.
16. اليمين سعادة، تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي: الآثار على أهم القطاعات الاقتصادية وسبل المواجهة، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 2، ديسمبر2021.

❖ المواقع الالكترونية

1. Khalid Elfayoumi, Martina henge IMF, IMF Working Paper ,Capital Markets, COVID19 and Policy Measures, IFM, WP/21/33.
2. Oronavirusconfirmed as pandemic by World Health Organization, BBC, 1/3/2020
3. www.bbc.com/aabic/world 2020 مارس 18
4. OECD, COVID-19 and Global Capital Flows;03/07/2020, <https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-and-global-capital-flows-2dc69002/>, seen on June 15, 2022